



صندوق الاستثمار الفلسطيني
Palestine Investment Fund

نستثمر لمستقبل أبنائنا

التقرير السنوي 2015



المحتويات

04

كلمة رئيس دولة فلسطين

06

كلمة رئيس مجلس الإدارة

10

حول صندوق الاستثمار الفلسطيني

16

الحكومة

18

مجلس الإدارة

20

الهيئة العامة

21

المحافظ الاستثمارية

46

مؤسسة فلسطين للتنمية

50

البيانات المالية



كلمة رئيس دولة فلسطين



شكّل صندوق الاستثمار الفلسطيني ترجمةً فعّلية على أرض الواقع وبالإنجازات لا بالشعارات ضرورةً من ضرورات الصمود والبناء الفلسطيني. وقد تميّز النضال الوطني نحو الحرية والاستقلال بتعدد جبهاته؛ لعل أهمها الجبهة المزدوجة من ضرورة توفير مقومات الصمود والحياة الكريمة لأبناء شعبنا، والتي تتداخل مع جبهة بناء الأسس المتينة للدولة الفلسطينية المستقلة القادمة بعون الله. وفي هذا الإطار؛ تمكن الصندوق عبر إنجازاته، وتطلعاته وخطته الاستراتيجية من رسم معالم هذه الدرب الصعبة والشائكة والمعقّدة. إنني أتطلع قدماً إلى تنفيذ هذه الخطط الطموحة بمحاورها الرئيسة التي تركز على الاستثمار في البنية التحتية وتوفير أمن الطاقة والموارد الطبيعية، والاستثمار في القطاعات الانشائية والزراعة والمساهمة في بناء اقتصاد القدس الشريف، عاصمتنا الأبدية. كل ذلك تحت لواء إعادة توحيد مكونات الاقتصاد الوطني، وفي ظل نظام إداري ومالي قائم على الشفافية والحكم الرشيد. وعلى هذا الأساس، وإذ أثنى وأقدّر عالياً الجهود المبدولة في تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، فإنني أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لمجلس إدارة الصندوق، وإدارته التنفيذية وكافة العاملين فيه لتفانيهم والتزامهم وعملهم الكبير الذي تحكّمه المهنية العالية. وأسجل فخرنا الكبير بالطاقات والإمكانات الفلسطينية التي تعكس قدرات ومقدرات شعبنا العظيم.



أبوكم محمود عباس
رئيس دولة فلسطين

كلمة رئيس مجلس الإدارة



د. محمد مصطفى
رئيس مجلس الإدارة

يمر الاقتصاد الفلسطيني بمرحلة درجة تتمثل في انغلاق الأفق السياسي نتيجة التعنت الإسرائيلي والهجمة الاستيطانية الشرسة في القدس وباقي الضفة الغربية، واستمرار حصار قطاع غزة وتراجع ملحوظ في مؤشرات الأداء الاقتصادي. ولا تبدو ملامح الفترة المقبلة مشجعة، حيث قد يستمر هذا الوضع لفترة طويلة قادمة، مما يستدعي وضع استراتيجية وطنية ملائمة تأخذ بالاعتبار هذه المعطيات وتحضّر للمرحلة القادمة.

وبالرغم من الدور الهام الذي لعبه صندوق الاستثمار خلال السنوات الماضية ومساهمته الواضحة في عملية التنمية من خلال الاستثمار في العديد من المشاريع الحيوية، فإن دور الصندوق سيكون أكثر أهمية خلال المرحلة القادمة نظراً للتحديات الجسام التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وفي الواقع، لو لم يكن هناك صندوق استثمار فلسطيني خلال السنوات الماضية لوجب تأسيسه الآن ليكون بمثابة رافعة وطنية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، تمهيداً وتعزيزاً للاستقلال السياسي لدولة فلسطين.

السيدات والسادة،

لقد استطاع الصندوق أن يحقق إنجازات كبيرة وكثيرة خلال السنة الماضية، كان من أبرزها حصول الصندوق على العضوية الكاملة في المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية (IFSWF) الذي يضم في عضويته حوالي 72 مؤسسة استثمارية سيادية من كل القارات، مما يمثل شهادة عملية للالتزام بالصندوق بالمهنية المالية والإدارية والاستثمارية وبمبادئ الحوكمة والشفافية، واستكمالاً للعمل الدبلوماسي الفلسطيني الساعي للانضمام للمؤسسات والمنظمات الدولية، وتأكيداً على الشخصية القانونية المستقلة لصندوق الاستثمار الفلسطيني كصندوق سيادي.

كما قام صندوق الاستثمار خلال العام 2015 بالبداية بتطوير محافظ استثمارية استراتيجية جديدة في كافة القطاعات الحيوية، ساهمت في خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

ففي مجال الطاقة؛ أطلق صندوق الاستثمار الفلسطيني استراتيجية طموحة تركز على الاستثمار في هذا القطاع، وتهدف إلى المساهمة الفعالة في توفير أمن الطاقة

لفلسطين على عدد من المستويات بدءاً من استغلال الثروات الطبيعية، وإنشاء البنية التحتية التي تتناسب مع الاحتياجات الوطنية وصولاً إلى إحلال منتجات الطاقة الرئيسية المستوردة في معظمها من إسرائيل بمنتجات وطنية. وأسس الصندوق لهذا الغرض نهاية العام 2015 شركة «مصادر لتطوير الموارد الطبيعية ومشاريع البنية التحتية» لتقود هذا الجزء الحيوي من استراتيجيته الشاملة، وتكون مظلة لكافة استثماراتها في قطاع الطاقة والبنية التحتية.

وفي هذا الإطار، تواصل شركة فلسطين لتوليد الطاقة والتي يساهم الصندوق بنسبة 40% من رأس مالها جهودها الحثيثة نحو استكمال الخطط للبدء في إنشاء محطة توليد كهرباء الشمال في محافظة جنين والتي ستعمل على الغاز الطبيعي، حيث حققت تقدماً كبيراً وملحوظاً في ها الصدد. ومن المتوقع أن يصل حجم الاستثمار في المحطة إلى 620 مليون دولار لتوليد 400 ميغاواط من الكهرباء، مما سيوفر جزءاً كبيراً من احتياجات فلسطين للطاقة الكهربائية. وقامت الشركة بتوقيع مذكرة حسن نوايا مع الشركة المطورة للبدء بمفاوضات جدية تهدف إلى تزويد الشركة باحتياجاتها من الغاز اللازم لعمل المحطة من حقل الغاز الفلسطيني قبالة شواطئ غزة.

في المجال العقاري لشركة "عمار" الذراع الاستثماري للصندوق في المجال العقاري، وذلك بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات المالية والمطورين المحليين مثل بنك القدس وبنك فلسطين وشركة اتحاد المقاولين وشركة كهرباء القدس وشركة النبال والفارس ومجموعة أخرى من المطورين المحليين. ويشتمل "مركز الإرسال للأعمال" لدى انجازه على 11 برجاً تمتد على 58 دونماً.

كما قامت شركة عمار وشركاؤها بإنجاز المرحلة الأولى من مشروع تطوير منطقة أريحا الصناعية الزراعية على مساحة 115 دونماً، وهي الآن مقر لحوالي 40 شركة صناعية، وبدأت بالتحضير للمرحلة الثانية على مساحة تصل إلى 145 دونماً خلال السنوات الخمس القادمة، بحيث سيتم توفير حوالي 112 منشأة صناعية في المنطقة، ستستفيد منها المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية. في حين تقارب أعمال التنفيذ من مدينة القمر والتي تغطي مساحة 550 دونم على الانتهاء حيث سجلت نجاحاً كبيراً على مستوى بيع حقوق التطوير فيها لمطورين فرعيين. ومع الانتهاء من بناء جميع الشقق والوحدات السكنية المستقلة في ضاحية الريحان، والتي تم تسليمها بشكل شبه كامل إلى أصحابها، شكلت ضاحية الريحان نموذجاً للتطوير والنمو الحضري والاستثماري واستطاعت جذب استثمارات في عدد من المجالات مثل الصحة، والتعليم والتعليم العالي والسياحة الداخلية وقد تم افتتاح المستشفى الاستشاري العربي مؤخراً ليبدأ بتقديم خدماته الطبية واستقبال المرضى حيث سيكون المستشفى إنجازاً طبياً كبيراً على مستوى الوطن يعمل على المساهمة في تطوير القطاع الصحي الفلسطيني. كما يسعدنا إنضمام حرم الجامعة العربية الأمريكية للدراسات العليا للمنطقة، وتأسيس أول مدرسة أمريكية نموذجية في فلسطين. وبهذا تتواصل قصة نجاح ضاحية الريحان من خلال المساهمة في تنشيط عجلة الاقتصاد في مجموعة من القطاعات، وتوفير آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

وفي مجال الصناعة، فقد حققت شركة "سند للصناعات الإنشائية" تقدماً بارزاً في بناء محطات وصوامع للتخزين الاستراتيجي وتعبئة وتغليف الاسمنت في مدينة أريحا والمتوقع افتتاحها قبل نهاية العام الحالي 2016. وتتواصل التحضيرات للمباشرة ببناء مطحنة الاسمنت بقدرة انتاجية ستصل إلى مليون طن من الاسمنت سنوياً، في الوقت الذي اتخذت فيه خطوات ملموسة على مستوى الجهوية للمباشرة بإنشاء أول مصنع للاسمنت في فلسطين سيعمل على توفير هذه المادة الاستراتيجية. كما أطلقت شركة سند برنامج "بنيان" الهادف إلى الاستثمار من أجل تنمية قطاع الصناعات الإنشائية والمنتجات الأخرى المتعلقة بها من خلال التكامل والشراكة مع القطاع الخاص.

كما حقق صندوق الاستثمار عدداً من الإنجازات الهامة في قطاعات أخرى، من بينها قطاع الاتصالات، والقطاع المصرفي، والقطاع الصحي، وقام الصندوق من خلال شركة أسواق وشركة شراكات بالمساهمة في تطوير

كما بدأ صندوق الاستثمار بإطلاق برنامج طموح لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية يشمل برنامجاً لتمويل الألواح الشمسية لتوليد الكهرباء على أسطح المنازل والمنشآت والمباني العامة بقيمة 50 مليون دولار وقدرة إنتاجية ستصل إلى 35 ميغاواط، كما يشمل المشاركة في إنشاء عدد من المحطات لتوليد الطاقة الكهربائية بكميات تجارية بقيمة استثمارية إضافية. وقطع صندوق الاستثمار، وبالتكامل والشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني كذلك شوطاً كبيراً في الحصول على رخصة من الحكومة للتنقيب عن النفط في الضفة الغربية.

ويبقى قطاع غزة على رأس الأولويات، لذلك يولي الصندوق أهمية قصوى لموضوع الطاقة الكهربائية عبر تضافر الجهود التي تقودها الحكومة لتحويل محطة توليد الطاقة للعمل على الغاز الطبيعي وما يتطلبه ذلك من بنية تحتية. كما يعمل الصندوق على التحضير للاستثمار في قطاع المياه وتحلية المياه للقطاع في ظل الحاجة الماسة للكهرباء والماء في المحافظات الجنوبية ونظراً للضرورة الملحة للعمل على توفيرها لأبناء شعبنا.

وفي المجال العقاري، تم افتتاح برج عمار وبرج شركة اتحاد المقاولين (CCC)، كأول برجين في "مركز الإرسال للأعمال" الذي يمثل أحد أهم المشاريع التطويرية



وبالرغم من الدور الهام الذي لعبه صندوق الاستثمار خلال السنوات الماضية ومساهمته الواضحة في عملية التنمية من خلال الاستثمار في العديد من المشاريع الحيوية، فإن دور الصندوق سيكون أكثر أهمية خلال المرحلة القادمة نظراً للتحديات الجسام التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وفي الواقع، لو لم يكن هناك صندوق استثمار فلسطيني خلال السنوات الماضية لوجب تأسيسه الآن ليكون بمثابة رافعة وطنية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، تمهيداً وتعزيزاً للاستقلال السياسي لدولة فلسطين.



وفي مجال البنية التحتية، ستقوم شركة "مصادر لتطوير الموارد الطبيعية ومشاريع البنية التحتية" التابعة للصندوق بتنفيذ استثمارات عديدة في قطاعات الطاقة، ويشمل ذلك الاستثمار في توليد الكهرباء بالوسائل التقليدية والمتجددة، واستغلال المصادر الطبيعية وخصوصاً المياه والغاز والبتروول، كما ستقوم شركة عمار بتطوير مساحات واسعة من الأراضي لأغراض سكنية وتجارية.

وفي مجال القطاعات الإنتاجية، ستقوم شركة "سند للصناعات الإنشائية" و"شركة أسواق" التابعة للصندوق بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات الأهمية النسبية المرتفعة للاقتصاد الفلسطيني، مثل قطاع الصناعات الإنشائية الذي يتم تطويره حالياً من خلال شركة سند، وقطاع الصناعات الغذائية وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات، حيث تعمل شركة شراكات على تطوير تلك القطاعات من خلال الاستثمار في عدد من الشركات العاملة في هذه القطاعات، وخصوصاً قطاع الخدمات ذات القيمة المضافة العالية (التكنولوجيا والصحة والسياحة). وتحتل هذه القطاعات أولوية متقدمة بسبب قدرتها على المساهمة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة.

أما بالنسبة لتعزيز اقتصاد القدس، سيواصل الصندوق العمل على تطوير محفظة استثمارية مؤثرة تساهم في إحداث تحول نوعي في اقتصاد المدينة، وتساهم في تعزيز قدرتها على مواجهة تحديات عزلها عن بقية محافظات الوطن.

السيدات والسادة،

إن المسؤولية الاجتماعية تشكل جزءاً هاماً من رسالة الصندوق والتزاماً متواصلاً منه تجاه المجتمع الفلسطيني، وهي جزء من استثمار الصندوق في رأس المال البشري الفلسطيني بهدف تحسين نوعية ومستوى الحياة لأفراد الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. وقد قام الصندوق من خلال "مؤسسة فلسطين للتنمية" بالعديد من المبادرات في هذا المجال، من بينها برنامج «مشروع يبدأ بفكرة» والذي يهدف إلى تشجيع الشباب على البدء بالانخراط في سوق العمل أثناء تواجدهم في الجامعة من خلال البدء بتطوير مشاريعهم من فكرة إلى مشروع حقيقي، وبرنامج دعم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وغيرها. وقد تم تمويل 1300 مشروعاً حتى نهاية عام 2015، في خمسة قطاعات اقتصادية مختلفة. كما يفخر الصندوق في دوره ضمن برنامج ضمان القروض الذي يتم تنفيذه بالشراكة مع عدد من مؤسسات التمويل الدولية والبنوك العاملة في فلسطين، وقد ساهم هذا البرنامج بتمويل أكثر من 1,000 مشروع وتوفير حوالي 16 ألف فرصة عمل بقيمة إجمالية تجاوزت 146 مليون دولار.

وتوسيع عدد من الشركات الوادعة. وقد قام صندوق شراكات بتعزيز شراكاته مع مؤسسات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر للوصول إلى أصحاب المشاريع الصغيرة في المناطق المهمشة. ويستعد الصندوق حالياً لإطلاق برنامج لتشغيل الشباب من خلال شراكات ومؤسسة فلسطين للتنمية.

وبالنسبة للقدس، فقد ركّز الصندوق على الاستثمار في عدد من القطاعات الاستراتيجية، ومن بينها قطاع الإسكان والقطاع السياحي وقطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة وبرنامج القروض الميسرة وقطاع الشباب، مما أسهم في دعم صمود المدينة المقدسة وخلق فرص عمل للعديد من أبنائها، وسيضاعف الصندوق جهوده لتوسيع نشاطاته في القدس خلال عام 2016 والسنوات التالية.

أما بخصوص النتائج المالية للصندوق، وبالرغم من الظروف الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، فقد حقق الصندوق نتائج مالية جيدة خلال العام 2015.

فقد بلغت أرباح الصندوق قبل الضريبة 37.6 مليون دولار، وحوالي 36 مليون دولار بعد الضريبة، كما تم توزيع أرباح نقدية بقيمة 22 مليون دولار أمريكي للمساهمين، ليصل ما تم تحويله إلى خزانة الدولة على شكل أرباح وضرائب ورسوم حتى نهاية العام 2015 حوالي 928 مليون دولار.

الأخوات والأخوة،

فيما نؤمن بأن صندوق الاستثمار الفلسطيني قد أصبح في وضع متميز يؤهله للقيام بدور أكبر في التصدي للتحديات الراهنة التي تواجه اقتصادنا الوطني في مرحلة التحرر من الاحتلال والتأسيس لاقتصاد الدولة المستقلة؛ وبالاستناد تحديداً إلى الإنجازات الكبيرة التي حققها الصندوق على كافة المستويات؛ بلور الصندوق استراتيجية متكاملة تهدف إلى تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتنمية بنيته التحتية وتطويره. وتتلخص أولويات هذه الاستراتيجية في الأمور التالية:

أولاً، الاستثمار في تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني وتحقيق أعلى درجة ممكنة من أمن الطاقة والمياه، خصوصاً في قطاع غزة.

ثانياً، الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات القدرة على خلق المزيد من فرص العمل والمساهمة في زيادة معدلات النمو، بالإضافة إلى تخفيف التبعية للاقتصاد الإسرائيلي خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة.

ثالثاً، المساهمة في دعم وبناء اقتصاد محافظة القدس من خلال الاستثمار في مشاريع اقتصادية استراتيجية في المدينة المقدسة.

وتنفيذا لهذه الاستراتيجية، فقد أقرّ مجلس إدارة صندوق الاستثمار هيكلية جديدة تقوم على أساس توجيه شركاته المتخصصة لتحقيق هذه الأهداف.



798.6

مليون دولار أصول الصندوق
في نهاية عام 2015



928

مليون دولار مجمل ما تم توزيعه لخزينة
الدولة من أرباح وضرائب ورسوم منذ
عام 2003

وختاماً، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الرئيس محمود عباس، حفظه الله، على توجيهاته الحكيمة ودعمه المتواصل للصندوق وإدارته ومشاريعه. كما أتقدم بالشكر إلى الزملاء أعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامة على دعمهم المتواصل. والشكر موصول إلى الجهاز التنفيذي وكافة العاملين في الصندوق على تفانيهم والتزامهم وعملهم الدؤوب لتحقيق أهداف ورسالة الصندوق ليكون رافعة للنمو والاستقلال الاقتصادي في فلسطين.

أخوكم

د. محمد مصطفى

رئيس مجلس الإدارة



وبالنسبة للقدس، فقد ركز الصندوق على الاستثمار في عدد من القطاعات الاستراتيجية، ومن بينها قطاع الإسكان والقطاع السياحي وقطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة وبرنامج القروض الميسرة وقطاع الشباب، مما أسهم في دعم صمود المدينة المقدسة وخلق فرص عمل للعديد من أبنائها، وسيضاعف الصندوق جهوده لتوسيع نشاطاته في القدس خلال عام 2016 والسنوات التالية.



%85

من حجم المحفظة الاستثمارية للصندوق
هي داخل فلسطين



حول صندوق الاستثمار الفلسطيني



صندوق الاستثمار الفلسطيني
Palestine Investment Fund

نستثمر لمستقبل أبنائنا

صندوق الاستثمار الفلسطيني

هو الصندوق السيادي الوطني لدولة فلسطين. ويعمل على تنمية أصوله وموارده بهدف تحقيق المهمة المنوطة به، ضمن فلسفة عمل محددة تقوم على القيم الفضلى.

وقد أنشئ صندوق الاستثمار الفلسطيني في عام 2003 كشركة مساهمة عامة محدودة مستقلة.

المهمة

مهمة صندوق الاستثمار الفلسطيني هي المساهمة في بناء اقتصاد وطني قوي ومستقلّ ونايض بالحياة كأحد أركان الدولة الفلسطينية العتيدة، وتعزيز قدرته على جذب الاستثمارات كما يسعى إلى تمكين القطاع الخاص الفلسطيني وتعزيز دوره الريادي.

يتطلّع صندوق الاستثمار الفلسطيني إلى تحقيق مهامه عبر الاستثمارات الاستراتيجية في مشاريع تنمية ومجدية ومسؤولة اجتماعياً وقادرة على خلق الوظائف وتدعيم نمو مستدام في قطاعات وطنية استراتيجية وحيوية.

قيمتنا

• النزاهة والشفافية

• المسؤولية المجتمعية والاستثمار الاجتماعي

• الحكم الرشيد والممارسات الفضلى

• المساءلة

• الإبداعية في العمل

• التنوع وروح الفريق

مليون دولار أمريكي صافي أرباح
صندوق الاستثمار الفلسطيني
خلال العام 2015

36





عن صندوق الاستثمار الفلسطيني

تأسس صندوق الاستثمار الفلسطيني في العام 2003 كشركة مساهمة عامة تتمتع باستقلال مالي وإداري وقانوني، وذلك في إطار برنامج الإصلاح المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وينظم عمل الصندوق النظام الأساسي المعتمد، وقانون الشركات المطبق.

انضمام صندوق الاستثمار الفلسطيني للمنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية (IFSWF)

حصل صندوق الاستثمار الفلسطيني في آذار من العام 2015 على عضوية كاملة في المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية (IFSWF) حيث شارك للمرة الأولى بهذه الصفة في الاجتماع السنوي السابع للمنتدى الذي عقد في مدينة ميلان في إيطاليا في الفترة من 29/9-1/10/2015. وقد حصل صندوق الاستثمار الفلسطيني على هذه العضوية بفضل موائمة منظومة عمله مع المبادئ التي يعتمدها ويعمل بها المنتدى والمسماة "مبادئ سانتياغو" والتي تم وضعها برعاية ودعم صندوق النقد الدولي، ليمثل الصندوق بذلك دولة فلسطين في هذا المنبر الدولي الهام.

وتحدد مبادئ سانتياغو المعايير والممارسات الفضلى للصناديق السيادية. وتقسم هذه المعايير الى ثلاث مجموعات؛ معايير تختص بالاطار القانوني الناظم لعمل هذه الصناديق واستقلاليتها المالية والإدارية، ووضوح أهدافها وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية، ومعايير تختص بالبناء المؤسسي وأنظمة الحوكمة، بالإضافة الى معايير خاصة بسياسات وآليات الاستثمار وعمليات إدارة المخاطر.

مليون دولار أمريكي مجموع
الأرباح الصافية التي تم تحقيقها
منذ عام 2003-2015

944



شهادة العضوية الكاملة في المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية (IFSWF)



Certificate of Membership

This is to certify that the institution named below is a Member of
IFSWF Limited

Palestine Investment Fund

Presented on 29 September 2015 in Milano

A handwritten signature in blue ink, appearing to read "Bader M. Al Saad".

Bader M. Al Saad
IFSWF Chair

A handwritten signature in blue ink, appearing to read "Adrian Orr".

Adrian Orr
IFSWF Deputy Chair

الحوكمة

يؤمن صندوق الاستثمار الفلسطيني بأن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في الشركات الفلسطينية أمرٌ بالغ الأهمية وعامل جوهري في تعزيز استقرار هذه الشركات ونجاحها في استمرار تحقيق النمو على المدى البعيد.

إن نجاح استثمارات الصندوق والشركات التابعة وتحقيق الاستدامة لا يعتمد على الأداء الاستثماري فقط، بل يعتمد كذلك على مهنية ومصداقية عملياته التجارية. ولا يكتفي الصندوق بالالتزام بجميع القوانين الفلسطينية فقط، بل يسعى لاتباع ممارسات الحوكمة الرشيدة للشركات ليكون مؤسسة رائدة في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي.

وتقوم هيكلية الصندوق على أربع ركائز هي:

- الهيئة العامة
- مجلس الإدارة
- التدقيق الداخلي والخارجي
- السياسات والإجراءات المعدّة وفقاً لأفضل الممارسات، والكوادر البشرية المهنية ذات الكفاءة.

آليات الرقابة

حافظ صندوق الاستثمار الفلسطيني على الالتزام بمبادئ الحوكمة والشفافية، من خلال مجموعة من المعايير التي التزم بتطبيقها وتشمل:

- لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة واستمرار التعاون مع ديوان الرقابة المالية والإدارية
- وجود وحدة التدقيق الداخلي وتعاونها مع شركة تدقيق عالمية (شركة ديلويت للتدقيق) التي بدورها ترفع تقاريرها للجنة التدقيق في مجلس الإدارة
- وجود مدقق حسابات خارجي مستقل (شركة إرنست ويونغ العالمية للتدقيق) الذي بدوره يرفع تقاريره إلى مجلس إدارة الصندوق وهيئته العامة لضمان الالتزام بالمقاييس المحاسبية العالمية
- اعتماد الصندوق لمجموعة من السياسات والإجراءات التي تحكم عمل الصندوق تماشياً مع المعايير والممارسات الدولية

وقد ساعدت هذه الإجراءات التي اتخذها صندوق الاستثمار الفلسطيني في إدارة الصندوق لأصوله ومحاظفه الاستثمارية بشكل فعال، وساهمت بشكل كبير في نجاح مشاريع وبرامج الصندوق الاستثمارية.



”يفخر الصندوق بأن كوادره من الطاقات الفلسطينية الخالصة“

مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة الصندوق من 11 عضواً، يمثلون مختلف أطراف المجتمع الفلسطيني من قطاع الأعمال الفلسطيني، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والهيئات التنظيمية. مدة المجلس القانونية ثلاث سنوات، بحيث لا يشغل عضو المجلس هذا المنصب لأكثر من ثلاث فترات متتالية.

مجلس الإدارة

الدكتور محمد مصطفى رئيس مجلس الإدارة

يشغل الدكتور محمد مصطفى حالياً منصب رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، وكان قد شغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني في الحكومة الفلسطينية السابعة عشرة، ومنصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في الحكومتين الفلسطينيتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة. حاصل على دكتوراه وماجستير في الإدارة والاقتصاد من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة بغداد. تقلد الدكتور مصطفى سابقاً مناصب عليا في البنك الدولي وعدد من الشركات الإقليمية والمحلية الرائدة وصناديق الاستثمار.



السيد ماهر المصري

يشغل السيد ماهر المصري حالياً منصب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني كممثل للصندوق في المجلس، وهو حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد، وهو خريج الجامعة الأمريكية في بيروت، وقد شغل سابقاً منصب وزير الاقتصاد الوطني ورئيس مجلس إدارة في العديد من المؤسسات والهيئات الاقتصادية. والسيد المصري عضو في لجنة حوكمة الشركات التابعة لمجلس إدارة الصندوق.



السيد عزام الشوا

محافظ ورئيس مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية، وهو عضو مجلس إدارة في العديد من المنظمات والمؤسسات الاقتصادية المحلية والدولية. حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة ممفيس. كما أن السيد الشوا عضو في لجنة الاستثمار التابعة لمجلس إدارة الصندوق.



السيد محمد أبو رمضان

رئيس مجلس إدارة شركة الوطنية موبايل ممثلاً عن الصندوق، كما يشغل السيد أبو رمضان عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى. حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ساركوز. والسيد أبو رمضان عضو في لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الصندوق.



المهندس نبيل الصراف

حاصل على ماجستير هندسة مدنية / 1966 جامعة أذن - ألمانيا الغربية، وعمل لسنوات طويلة في حقل المقاولات في الكويت والسعودية، وهو رئيس وعضو مجلس إدارة في عدة شركات مساهمة عامة في الأردن وفلسطين، هذا بالإضافة الى عضوية عدد من الشركات الأخرى والمؤسسات والجمعيات الخيرية. وهو رئيس لجنة الموارد البشرية التابعة لمجلس إدارة الصندوق.



السيدة لنا أبو حجلة

السيدة لنا أبو حجلة من الخبراء الفلسطينيين في مجال التنمية المحلية والدولية. وقد تبوأ منصب مساعد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فلسطين لعدة سنوات. وترأس منذ عام 2003 مؤسسة مجتمعات عالمية الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي عضو في مجالس إدارة العديد من المؤسسات والهيئات الاقتصادية في فلسطين.



السيد سامر خوري

الرئيس التنفيذي للهندسة والإنشاءات في شركة اتحاد المقاولين العالمية (CCC)، وهو ناشط اقتصادي وعضو مجلس إدارة في أكثر من 28 مؤسسة في جميع أنحاء العالم. حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ولاية كاليفورنيا، وعلى درجة الماجستير من جامعة جنوب كاليفورنيا، وهو عضو في لجنة الموارد البشرية في مجلس إدارة الصندوق.



السيد طارق العقاد

الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة للشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (أبيك)، وعضو مجلس إدارة تنفيذي في شركة العقاد للاستثمار (AICO)، وهو عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات في قطاعات التصنيع والتوزيع والخدمات في فلسطين والأردن والمملكة العربية السعودية. حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة هارفارد. كما أن السيد العقاد رئيس لجنة التدقيق، وعضو في لجنتي الموارد البشرية والاستثمار في مجلس إدارة الصندوق.



السيد مازن سنقرط

وزير الاقتصاد الوطني السابق، ورئيس مجلس إدارة مجموعة سنقرط العالمية، كما أنه مؤسس مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد). حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الإنتاج والهندسة الصناعية من جامعة نوتنغهام. كما أن السيد سنقرط عضو في لجنتي التدقيق والاستثمار في مجلس إدارة الصندوق.



الدكتور محمد نصر

أستاذ الاقتصاد المشارك في جامعة بيرزيت، ورئيس مجلس إدارة شركة عمار العقارية بالنيابة عن الصندوق، وعضو مجلس الأمناء ومجموعة مستشاري البحوث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). حصل على درجة الدكتوراه والماجستير في الاقتصاد من جامعة ولاية أوهايو الأمريكية، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة وين سنيت. وهو عضو في لجنتي الاستثمار والحوكمة في مجلس إدارة الصندوق.



الدكتور جهاد الوزير

محافظ سلطة النقد (سابقاً) ووكيل وزارة المالية (سابقاً)، حاصل على الدكتوراه في إدارة الأعمال. كما أن الدكتور الوزير عضو في لجنتي التدقيق وحوكمة الشركات في مجلس إدارة الصندوق. قدم الدكتور جهاد الوزير إستقالته من عضوية مجلس الإدارة في شهر كانون الأول 2015



الهيئة العامة



أعضاء الهيئة العامة

هي أعلى هيئة إشرافية ورقابية للصندوق، وهي تمثل المساهم الرئيسي للصندوق وهو الشعب الفلسطيني. وتتكون الهيئة العامة من 30 عضواً من المستقلين وذوي الخبرة، وتمثل مختلف أطياف المجتمع الفلسطيني، من مجتمع الأعمال، والهيئات التنظيمية والمجتمع المدني، ويعينهم الرئيس الفلسطيني لمدة ثلاث سنوات. توفر الهيئة العامة التوجيه الاستراتيجي لمجلس الإدارة، وتستعرض التقارير السنوية للصندوق، ومن مهماتها المصادقة على توزيعات الأرباح. وتقوم الهيئة العامة أيضاً بتعيين مدقق الحسابات الخارجي على أساس توصيات مجلس الإدارة.

21	حسن قاسم	10	السيد سامر خوري	01	الدكتور محمد مصطفى
22	السيد جودت الخضري	11	السيد نبيل الصراف	02	محافظ سلطة النقد
23	الدكتور هاني نجم	12	السيد مازن سنقرط	03	رئيس مجلس إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية
24	السيد سام بحور	13	السيد محمد أبو رمضان	04	رئيس اتحاد الغرف التجارية
25	السيد عبد القادر الحسيني	14	السيد طارق العقاد	05	رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال
26	الدكتورة صفاء ناصر الدين	15	السيد عزام الشوا	06	رئيس المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص
27	السيد هاشم الشوا	16	السيدة لنا أبو حجلة	07	رئيس ديوان الرئاسة
28	السيد عاهد بسيسو	17	الدكتور محمد نصر	08	ممثل عن مجلس إدارة منتدى سيدات الأعمال
29	السيد نصار نصار	18	السيد فيصل الشوا	09	السيد ماهر المصري
30	السيد إياد جودة	19	الدكتور محمد اشتية		
		20	السيد كمال حسونة		



المحافظة الاستثمارية للصندوق

آليات التطوير المتخصصة

أقر مجلس إدارة صندوق الاستثمار في نهاية العام 2015 هيكلية جديدة للصندوق ومحافظة الاستثمارية بهدف تنفيذ استراتيجيته الطموحة للمرحلة المقبلة وتحويلها إلى إنجازات على الأرض. وقد اعتمدت الهيكلية الجديدة على توزيع الأدوار لهذه المحافظ تبعاً للتخصص وتركزت في ست محافظ استثمارية رئيسية، بالإضافة إلى مؤسسة فلسطين للتنمية التي تضطلع بمهام المسؤولية المجتمعية والاستثمار المجتمعي.

شركة مصادر لتطوير الموارد الطبيعية ومشاريع البنية التحتية

01

إن من أبرز المعوقات التي تواجه استقلال الاقتصاد الفلسطيني هو الاعتماد شبه الكامل على مصادر الطاقة المستوردة من الطاقة الكهربائية والمشتقات البترولية المختلفة، والتي تشكل عبئاً مالياً كبيراً على الاقتصاد الوطني. وتقدر فاتورة الطاقة السنوية بحوالي 2.4 مليار دولار أمريكي، من ضمنها 1.7 مليار دولار مشتقات نفطية وحوالي 700 مليون دولار مشتريات طاقة كهربائية. وتعادل هذه الفاتورة ما يقارب 20% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 40% من مجمل الواردات الفلسطينية، لتشكل نسبة كبيرة من العجز في الميزان التجاري.

وتعاني فلسطين بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص، من نقص كبير وعجز متنامي في امدادات الطاقة الكهربائية، والذي يعود بشكل رئيسي إلى عدم وجود محطات لتوليد الطاقة الكهربائية، وعدم وجود شبكة وطنية لنقل الكهرباء ضمن الجهد العالي وشبكة نقل غاز طبيعي ضمن الضغط العالي، والتي تشكل الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقلال الوطني في قطاع الطاقة.



برنامج استثماري كبير في قطاع الطاقة

بحجم استثمار متوقع

2.5

مليار دولار

لتطوير حقل غاز غزة، وحقل بترول الضفة الغربية،
و800 ميغاواط من محطات توليد الطاقة
الكهربائية التقليدية والمتجددة

ومن أجل توسيع النشاط الاقتصادي، وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق نمو مستدام في الاقتصاد الوطني، وتقليص العجز في الميزان التجاري، وتعزيز إيرادات الخزينة الفلسطينية، بادر الصندوق لتأسيس شركة مصادر لتطوير الموارد الطبيعية ومشاريع البنية التحتية "مصادر"، لتقود عملية بناء مشاريع استراتيجية كبيرة، تعمل بشكل أساسي على تطوير واستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية (الهيدروكربونية والمتجددة) لتوفير الطاقة بكافة أشكالها من مصادر وطنية، وإيجاد البنية التحتية الأساسية في قطاع الكهرباء، لتشكيل اللبنة الأساسية للدولة الفلسطينية المستقلة.

أهداف شركة مصادر

- تطوير الموارد الطبيعية الفلسطينية من نفط وغاز
- توفير بنية تحتية إنتاجية في قطاعي الكهرباء والماء
- المساهمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي في قطاعي الطاقة والمياه
- تقليل الاعتماد على الخدمات المستوردة
- المساهمة في تطوير الصناعات الثقيلة كالإسمنت والصلب
- جذب الاستثمارات الخارجية إلى فلسطين
- المساهمة في تحفيز النشاط الاقتصادي
- توفير فرص عمل مستدامة للشباب الفلسطيني

البرامج الاستثمارية

تعمل شركة مصادر على تنفيذ برنامج استثماري كبير يجمع ما بين موارد القطاع العام وامكانيات القطاع الخاص، والذي يقدر حجمه بحوالي 2.5 مليار دولار، تبلغ مساهمة الصندوق فيه حوالي 200 مليون دولار، والذي يشمل المشاريع الرئيسية التالية:

أولاً: تطوير واستغلال حقل الغاز الطبيعي مقابل سواحل غزة

يقع حقل الغاز الطبيعي الفلسطيني في المياه الإقليمية المقابلة لساحل قطاع غزة ويحتوي على ما يقارب 1 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (حوالي 32 مليار متر مكعب)، والتي توفر كميات مناسبة للتطوير التجاري، والتي يمكن استغلالها لتوفير احتياجات السوق الفلسطيني خاصة لتوليد الطاقة الكهربائية، وتصدير الفائض إلى الأسواق المجاورة. يملك الصندوق ما نسبته % 17.5 من الحقوق التطويرية لهذا الحقل، والذي يتم تطويره بالشراكة مع شركة اتحاد المقاولين CCC والتي تملك % 27.5 ، وشركة (Shell) التي تملك % 55 . من المتوقع أن تبلغ تكلفة تطوير هذا المشروع حوالي 1.1 مليار دولار.



حقل غاز طبيعي بحجم تريليون قدم مكعب من الغاز يهدف المشروع الى توفير احتياجات السوق الفلسطيني من الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية مشروع استثماري بقيمة

1.1
مليار دولار

مع المجموعة المطورة لحقل الغاز الطبيعي الفلسطيني بهدف تزويد محطة الطاقة الكهربائية بكامل احتياجها من الغاز الطبيعي. وسيوفر المشروع ما يقارب 50 % من احتياجات السوق الفلسطيني من الطاقة الكهربائية، ومن المتوقع ان يبدأ في الإنتاج نهاية عام 2019 أو بداية عام 2020. وتقدر تكلفة تطوير المشروع بحوالي 620 مليون دولار أمريكي.

محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في شمال الضفة الغربية تعمل على الغاز الطبيعي الفلسطيني لتوليد 400 ميغاواط وبطاقة إنتاج سنوية 3,500 جيجا واط أكبر مشروع بنية تحتية في فلسطين بقيمة استثمارية متوقعة

620
مليون دولار

رابعاً: صندوق تطوير الطاقة الشمسية

يهدف هذا الصندوق إلى تشجيع إنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة من المصادر المتجددة، من قبل صغار المنتجين (القطاع المنزلي، قطاع الأعمال والمشاريع الصغيرة، والقطاع العام). سيعمل المشروع على استغلال أسطح المباني لبناء أنظمة إنتاج طاقة كهربائية تعمل على الخلايا الشمسية. كما سيعمل على بناء تجمعات لحقول صغيرة من الطاقة الشمسية تخدم مجموعة من صغار المنتجين من فئة قطاع الأعمال والمشاريع الصغيرة. كذلك سيعمل المشروع على تطوير الإمكانيات الذاتية لدى العاملين في مجال التصميم، والبناء، والتشغيل، والصيانة في قطاع الطاقة الشمسية من حيث التدريب، والاعتماد، والتأهيل. ومن المتوقع ان تبلغ الطاقة الانتاجية للمشروع حوالي 35 ميغاواط وبحجم استثماري يبلغ 50 مليون دولار أمريكي.

خامساً: مشروع حقول الطاقة الشمسية

يهدف هذا المشروع الى بناء مجموعة من حقول الطاقة الشمسية المتوسطة الى كبيرة الحجم للمساهمة في انتاج الطاقة الكهربائية لتغذية مراكز الاحمال الرئيسية في عدة اماكن في محافظات الوطن. من المتوقع ان تبلغ الطاقة الانتاجية للمشروع حوالي 70 ميغاواط موزعة على سبعة حقول للطاقة الشمسية، وبمتوسط قدرة بحوالي 10 ميغاواط لكل وحدة انتاجية. سيتم العمل على تطوير هذه الحزمة من المشاريع عن طريق الدخول في العطاءات التنافسية أو التقدم بعروض مباشرة في عدد من الاماكن الملائمة لهذا الغرض. تشير التقديرات الأولية إلى أن حجم الاستثمار المتوقع في هذا المشروع هو حوالي 100 مليون دولار أمريكي.

ثانياً: تطوير واستغلال حقل بترول الضفة الغربية

يقع هذا الحقل ضمن مساحة 432 كم 2 والتي تمتد من شمال غرب مدينة رام الله الى شمال مدينة قلقيلية.

وتشير التقديرات الأولية الى توفر مصادر هيدروكربونية (نفط وغاز) في هذه الحقل، والتي سيتم تأكيدها من خلال تنفيذ برنامج للتنقيب والاستكشاف عن النفط. وسيقوم صندوق الاستثمار الفلسطيني بتوقيع اتفاقية شراكة في الانتاج مع الحكومة الفلسطينية لتطوير هذا الحقل، من خلال تأسيس شركة وطنية بقيادة الصندوق، التي ستعمل على الاستعانة بشركات عالمية متخصصة لتطوير واستغلال المصادر الهيدروكربونية. ويقدر حجم الاستثمار في المشروع بحوالي 390 مليون دولار.



حقل بترول بحجم 30 مليون برميل يهدف المشروع الى المساهمة في توفير جزء من احتياجات السوق الفلسطيني من المشتقات النفطية

قيمة استثمارية متوقعة

390
مليون دولار

ثالثاً: تطوير محطة توليد الطاقة الكهربائية في الشمال

يهدف هذا المشروع الى بناء المحطة الاولى لتوليد الطاقة الكهربائية في شمال الضفة الغربية في محافظة جنين وبقدرة توليد حوالي 400 ميغاواط، والتي ستعمل على الغاز الطبيعي. يتم العمل على تطوير هذا المشروع من خلال شركة فلسطين لتوليد الطاقة والتي يساهم بها مجموعة رائدة من المستثمرين الفلسطينيين تشمل صندوق الاستثمار الفلسطيني بنسبة % 39.6 ، وشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) بنسبة % 20، ومجموعة الاتصالات الفلسطينية بنسبة % 10 ، ومجموعة البنك العربي بنسبة % 10، وشركة الكهرباء الفلسطينية بنسبة % 5، والشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (ايبك) بنسبة % 4، ومجموعة هامة من البنوك تشمل بنك فلسطين، وبنك القدس، وبنك القاهرة عمان. وقد أبرمت الشركة مذكرة حسن نوايا

سادساً: تحويل وتوسعة قدرة محطة توليد الطاقة الكهربائية في قطاع غزة

يهدف هذا المشروع إلى تحويل محطة توليد الطاقة الكهربائية في قطاع غزة للعمل على الغاز الطبيعي، ومضاعفة طاقتها الإنتاجية، وذلك من أجل التقليل في تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية وتوفير كميات إضافية من الطاقة الكهربائية خاصة في ظل العجز الكبير في إمدادات الطاقة الكهربائية في قطاع غزة. وتكمن أهمية حل معضلة الطاقة في قطاع غزة في السماح في تطوير المشاريع الحيوية الأخرى وعلى رأسها المشاريع المتعلقة بمصادر المياه، وتحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف الصحي. ومن المتوقع أن تبلغ الطاقة الإنتاجية الكلية للمشروع حوالي 280 ميغاواط وبحجم استثمار إضافي بحوالي 200 مليون دولار.

المشاريع المستقبلية لشركة مصادر

سيتركز برنامج العمل والاستثمار لشركة مصادر في المرحلة الأولى على تطوير حزمة من مشاريع الطاقة وتطوير المصادر الهيدروكربونية وذلك بالنظر لأهميتها الاستراتيجية والحاجة الملحة لتوفير البنية التحتية الأساسية لهذا القطاع. كما ستعمل شركة مصادر على توسيع برنامجها الاستثماري في مرحلة لاحقة ليشمل القطاعات الحيوية التالية:

• برنامج توليد الطاقة الكهربائية من النفايات الصلبة

• برنامج الاستثمار في معالجة مياه الصرف الصحي والمياه العادمة وتحلية مياه البحر



35 ميغاواط من أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح المباني ومحطات صغيرة الحجم على الأراضي المفتوحة، برنامج يهدف إلى تمكين القطاع المنزلي وقطاع الأعمال والقطاع العام من تملك أنظمة إنتاج طاقة نظيفة وصديقة للبيئة

برنامج استثماري بحوالي

50

مليون دولار



70 ميغاواط من حقول الطاقة الشمسية
7 حقول لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 10 ميغاواط
للحقل الواحد

برنامج استثماري بحوالي

100

مليون دولار

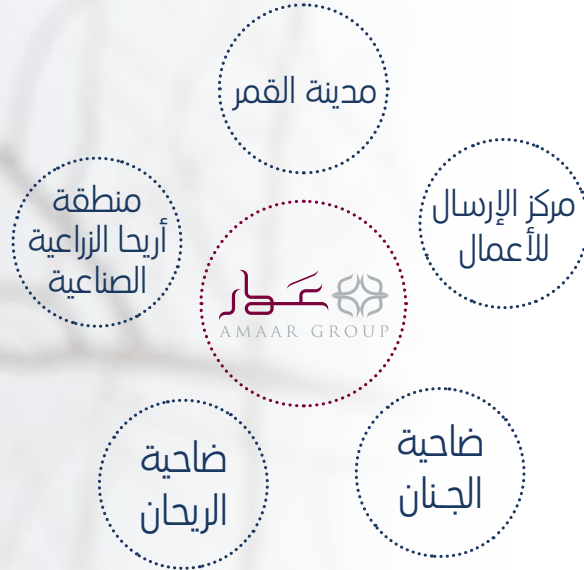
02 شركة عمار العقارية

تعتبر شركة عمار الذراع الاستثماري لصندوق الاستثمار الفلسطيني في القطاع العقاري، وتلعب الشركة دوراً رائداً في مجال التطوير العقاري في فلسطين، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع العقارية والتي تركز على تنمية القطاعات السكنية والتجارية.

وقد حققت الشركة العديد من الانجازات على الأرض، وهي بمثابة معالم واضحة في العديد من محافظات الوطن، مثل ضاحية الريحان النموذجية التي رسمت معايير التطور والتمدد العمراني لمدينة رام الله من خلال بناء ما يزيد عن 700 وحدة سكنية وتهيئة البنية التحتية للاستثمار في المجالات الطبية والأكاديمية والسياحية حيث سيشمل المشروع لدى الإنتهاء من كافة مراحلها بم يزيد عن 1,500 وحدة سكنية. ومركز الإرسال الذي بدأ يرسم خطاً فاصلاً جديداً ما بين أعالي تللال رام الله وسمائها. وضاحية الجنان في جنين، والمرحلة الأولى من مدينة القمر في أريحا والأغوار.

وتركز استراتيجية عمار خلال السنوات القادمة على التطوير العقاري الأفقي، وذلك من خلال شراء مساحات واسعة من الأراضي وتوفير البنية التحتية اللازمة لها تمهيداً لبيعها للمطورين الفرعيين، وذلك بهدف تعويض النقص الحاصل في الأراضي القابلة للتنمية العقارية. وبالفعل، تنفذ عمار مشروع مدينة القمر في أريحا بحيث تعمل على تطوير الأراضي عبر توفير البنية التحتية، والتخطيط الحضري والمدني، وأعمال الفرز بهدف بيعها للمطورين الفرعيين والمواطنين من أجل بناء بيوتهم ومشاريعهم الخاصة.

وستتولى الشركة بجانب نظيراتها من شركات صندوق الاستثمار الفلسطيني تطبيق الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، حيث ستقوم الشق المتعلق بتطوير الأراضي بهدف توفير قسائم أراضي جاهزة للبناء في كافة محافظات الوطن وبأسعار ملائمة للعائلة الفلسطينية، والمساهمة في الاستثمار في مدينة القدس والمشاريع العقارية في منطقة الأغوار الفلسطينية.







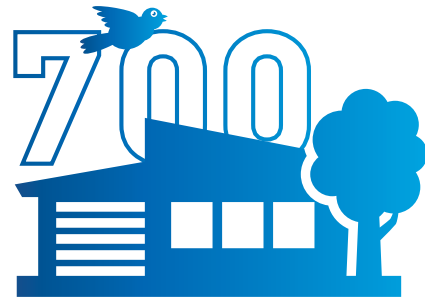
ضاحية الريحان في محافظة رام الله والبيرة

حققت ضاحية الريحان العديد من الإنجازات وسجلت النجاحات المتعددة على أكثر من صعيد. في البعد الأول؛ فقد تم تخطيط هذه الضاحية وفق أحدث المعايير وتم تزويدها ببنية تحتية عصرية تخدم الضاحية والمناطق المجاورة، في الوقت نفسه تم إنجاز ما يزيد عن 700 وحدة سكنية، تم بيع ما يزيد عن 95% منها و تم تسليم العشرات من الوحدات السكنية لأصحابها ضمن المشروع، إلا أن ما حققته الضاحية ليس فقط بيع الوحدات السكنية بل برزت كنموذج جسّد تحفيز ومشاركة القطاع الخاص من مطورين وغيرهم، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات. حيث تم بناء أحدث مستشفى تخصصي، وقد تم افتتاحه قبل وقت قريب، وسيقدم أحدث ما توصل إليه الطب على صعيد الوطن والمنطقة. ويتم إنشاء مدرسة نموذجية خاصة على مستوى عالمي. في حين تتواصل أعمال البناء حول الضاحية سواء الحرم الجامعي للدراسات العليا التابع للجامعة العربية الأمريكية، أو مدينة الملاهي أو المشاريع السكنية الأخرى بحيث شكلت ضاحية الريحان امتداداً عمرانياً لمدينة رام الله، مما ساهم في تشكيل التمدد العمراني والحضري للمدينة.

لقد أُخِيت ضاحية الريحان السكنية المنطقة برمتها، لم أكن أتخيل في يوم أن تشهد هذه المنطقة نشاطاً عمرانياً يجعل منها مكاناً نموذجياً للسكن، فالضاحية هادئة جداً وبعيدة عن الإزعاج، تحيط بها جبال خضراء وطبيعية خلابة، كما أن الوصول إليها سهل والطرق داخلها معبدة وواسعة والبنية التحتية متوفرة والمدارس قريبة والمحال التجارية متعددة.



الدكتور أس فوزي العملة - أحد سكان الريحان الجدد



وحدة سكنية

حجم استثمار

140 مليون دولار

المستشفى الاستشاري العربي (الريحان)



سريراً في مختلف التخصصات الطبية 330 طابقاً 14



كلية الدراسات
العليا التابعة
للجامعة العربية
الأمريكية

مدرسة الريحان الأمريكية

طالبا - طاقة استيعابية 2200



ضاحية الجنان في محافظة جنين

تعتبر ضاحية الجنان السكنية (قرب الجامعة الأمريكية في محافظة جنين) الضاحية الأولى التي احتضنتها أحراش جنين وتم تخطيطها وتنفيذها وفق أحدث المعايير، وهي أول ضاحية تتمتع ببنية تحتية كاملة في منطقة جنين، وستضم ضاحية الجنان لدى إكمالها بكافة مراحلها بضع مئات من الوحدات السكنية، ومركز تجاري وغيرها من المرافق العامة التي تغطي 77 دونم. تم الانتهاء من 54 وحدة سكنية شبه مستقلة و28 وحدة سكنية. كما تم بناء العديد من الوحدات السكنية من قبل الأفراد في ضاحية الجنان ضمن برنامج أبني بيتك بنفسك.



ضاحية الجنان - جنين

مدينة القمر – محافظة أريحا والأغوار

يمتد مشروع مدينة القمر على مساحة 550 دونم، تم تطويرها من خلال تخطيط المنطقة مديناً والمصادقة على المشروع التنظيمي لها وتنفيذ أعمال البنية التحتية، وتقسيم الأرض إلى قسائم وإصدار سند تسجيل لكل قسيمة وقامت عمار فعلياً ببيع حقوق التطوير للمطورين الفرعيين سواء كان ذلك للاستخدام السكني أو التجاري. وقد سجلت مدينة القمر العديد من النجاحات تمثلت في بيع حقوق التطوير للجز الأكبر من المرحلة الأولى، حيث شمل على عدد من المناطق المصنفة تجارياً وسكنياً وسياًحياً. حيث بيع قسم للمواطنين تحت عنوان "ابني بيتك بنفسك" في حين قامت بعض الشركات بشراء تجمعات لبناء إسكانات لعائلات موظفيها، بالإضافة إلى جذب مشروع لإقامة مدينة مائية في فلسطين من المتوقع أن تكون مركزاً لجذب السياحة الداخلية.



دونم يتم تطويرها في محافظة أريحا والأغوار ضمن مشروع مدينة القمر

مركز الإرسال للأعمال

يشكل مشروع مركز الإرسال للأعمال، العنوان التجاري الأول في محافظة رام الله والبيرة، ويمتد على مساحة 58 دونم. ويشمل المشروع لدى انتهاء أعمال التطوير على 11 برجاً تجارياً ومتعدد الاستعمالات في قلب محافظة رام الله والبيرة وعلى ربوع منطقة الإرسال في مدينة البيرة. وقد قامت شركة عمار بتطوير المنطقة وتأهيلها وبناء البنية التحتية العصرية لها ورسم معالمها مدنياً وحضرياً، ومن ثم بيع حقوق التطوير للشركات الفلسطينية حيث سجلت نسبة عالية من المبيعات.

وبالفعل، فقد كانت شركة عمار من أوائل المطورين للمنطقة عبر تنفيذ "برج عمار" المكوّن من 13 طابقاً ومرافقها، وشغل هذا البرج العديد من المؤسسات والشركات خلال العام 2015 مثل مقرات صندوق الاستثمار الفلسطيني والشركات التابعة بما فيها شركة عمار، وشركة سند، إضافة إلى مستأجرين آخرين. في حين افتتحت شركة اتحاد المقاولون CCC برجها في مركز الإرسال ليكون ثاني الأبراج في مركز الإرسال للأعمال. كما أن بنك فلسطين وبنك القدس انهما أعمال التصميم والترخيص لبرجيهما في مركز الإرسال تمهيداً لبناء مقراتهما الرئيسية فيها. إلى جانب تلك الشركات، فإن هناك العديد من شركات التطوير العقاري الفلسطينية التي ستعمل على تنفيذ أجزاء من مشروع الإرسال.

وسيشكل المركز لدى انتهاء الأعمال قلباً مدنياً جديداً لمحافظة رام الله والبيرة، وللوطن ومركزاً للمال والأعمال والتجارة والسكن سيؤدي إلى إيجاد مئات فرص العمل وتغيير معالم المدينتين التوأم رام الله والبيرة نحو التقدم الذي تنشده.

11

برجاً تجارياً، تجمع لمقرات كبرى الشركات الفلسطينية والعالمية

- صندوق الاستثمار الفلسطيني
- شركة اتحاد المقاولين
- بنك فلسطين
- بنك القدس
- شركة كهباء القدس
- عدد آخر من المطورين مثل شركات النبال والفارس، وعابدين للصرافة وآخرين.

منطقة أريحا الزراعية الصناعية (JAIP)

يجري تطوير منطقة أريحا الزراعية الصناعية باعتبارها منطقة

متعددة الاستخدامات في أريحا، وتخدم المزارعين في

منطقة الأغوار من حيث تخزين منتجاتهم الزراعية وتصديرها، وتضم المنطقة كافة عناصر البنية التحتية اللازمة لتلبية الاحتياجات الزراعية والتجارية. كما يعمل هذا المشروع على توفير العشرات من فرص العمل المباشرة، والمئات من فرص العمل غير المباشرة وذلك من خلال تحفيز النشاطات الزراعية والصناعية في المنطقة، وقد حققت المرحلة الأولى من المشروع نجاحاً كبيراً، حيث وقعت 43 منشأة اتفاقيات للانتقال إليها، وقد تم إنشاء مساحات مغلقة للمنشآت بمساحة وصلت إلى 8,000 متر مربع، في حين يجري العمل على إنجاز مساحات أخرى، بالإضافة إلى جهوزية المساحات المفتوحة.



03 شركة سند للصناعات الإنشائية

ستقود شركة سند للصناعات الإنشائية محور الاستثمار في القطاعات الصناعية والإنتاجية، المتعلق بالصناعات الإنشائية. ولهذا الغرض فقد أقر مجلس إدارة الشركة استراتيجية تهدف إلى إطلال مادة الاسمنت في السوق الفلسطيني بما يضمن وصولها دون انقطاع، بأسعار تنافسية ونوعية مراقبة. بالإضافة إلى تطوير قطاع الصناعات الإنشائية وملحقاته حيث أطلقت سند في العام 2015 برنامج "بنيان" لتطوير الشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي وذلك بقيمة 100 مليون دولار، تساهم سند فيها بمبلغ 30 مليون دولار بشكل مبدئي.

وقد حققت شركة سند أرباحاً صافية في العام 2015 وصلت إلى 19.7 مليون دولار أمريكي، في حين وصلت أصول الشركة مع نهاية العام 2015 إلى 65.3 مليون دولار أمريكي.

تأسست شركة سند للصناعات الإنشائية عام 1994 بهدف تلبية احتياجات السوق الفلسطينية من مواد البناء بمختلف أنواعها. وتُعد "سند" الذراع الاستثمارية للصندوق في قطاع الصناعات الإنشائية.

وتتملك شركة "سند" رؤية عمل وطنية تتمثل في تطوير قطاع صناعة المواد الإنشائية في فلسطين وقيادته بطريقة تحقق الشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني ككل.

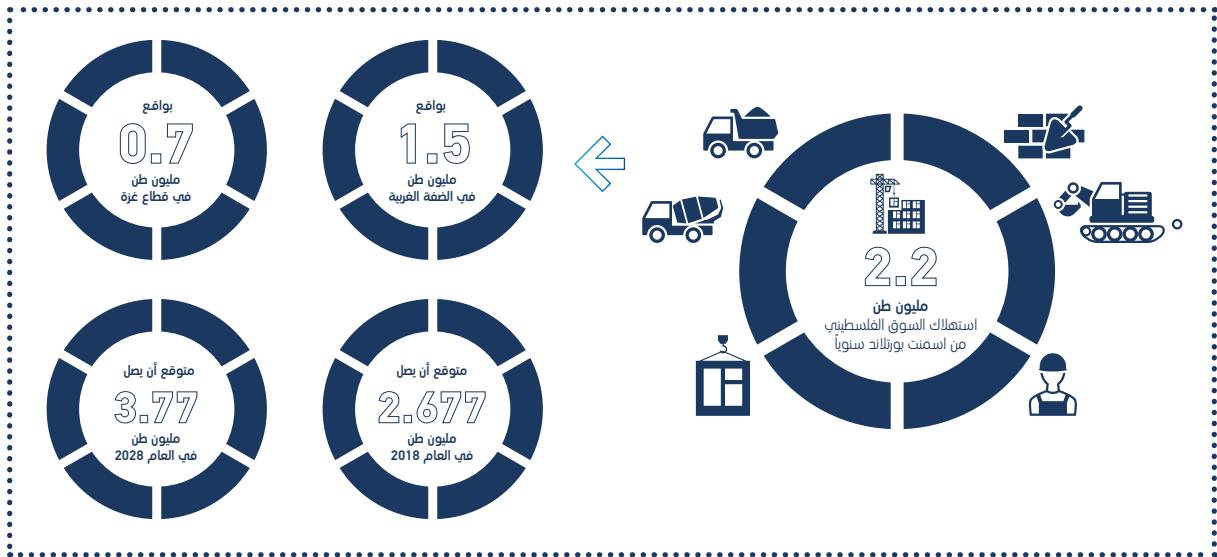
وتنسجم هذه الرؤية مع مهمة الشركة المتمثلة في تقديم رزمة متكاملة من المنتجات الرئيسية المرتبطة بمواد البناء وضمان توفيرها للسوق الفلسطيني بأسعار منافسة وجودة عالية، بحيث تأتي هذه الرؤية بالتكامل مع خطط الشركة المستقبلية الطامحة إلى إنشاء أول مصنع إسمنت متكامل في فلسطين، محققة بذلك هدفاً أساسياً من أهداف الشركة ألا وهو ضمان استقلالية الاقتصاد الفلسطيني من هذه المادة الاستراتيجية والحيوية.

وتعمل الشركة برؤية مسؤولة تجاه المجتمع الفلسطيني بشكل عام والقطاع الإنشائي بشكل خاص، لذلك فقد بدأت بوضع استراتيجية تنموية مستدامة في مجال المسؤولية المجتمعية تخدم هذا التوجه، لتبدأ لاحقاً بتنفيذ الأنشطة والبرامج التي تنسجم مع تلك الاستراتيجية وتخدم الصالح المجتمعي وتنظم القطاع الإنشائي في فلسطين وتطوره وتساعد في تمييزه على أسس مستدامة.

أنشطة قائمة للشركة

• توريد الإسمنت

يقوم السوق الفلسطيني باستهلاك ما يقارب 2.2 مليون طن من الإسمنت سنويا بواقع 1.5 مليون طن في الضفة الغربية و0.7 مليون طن في قطاع غزة، ومن المتوقع بأن يصل طلب السوق الفلسطيني من الأسمنت بحلول عام 2018 إلى 2.677 مليون طن، كما أنه من المتوقع بأن يصل الطلب بحلول عام 2028 إلى ما يقارب 3.77 مليون طن، مما يشكل نسبة نمو بالطلب تصل إلى 3% سنوياً.



• عمليات النقل

تقوم شركة سند للصناعات الإنشائية، بتوفير خدمة نقل الاسمنت لزبائنها، عبر توصيل الاسمنت من مخازن الشركة إلى التجار وموزعي التجزئة بحسب الطلبات المقدمة للشركة، وذلك من خلال أسطول شاحنات لنقل الاسمنت السائب والمكيس.

- وتعتبر شركة سند شريكا رئيسيا في شركتين لنقل الاسمنت وتوزيعه في الضفة الغربية هما:
1. شركة بلك اكسبرس للنقل المساهمة الخصوصية المحدودة
 2. شركة أميال اكسبرس للنقل المساهمة الخصوصية المحدودة

• المخازن الاستراتيجية

تمتلك شركة سند مخازن استراتيجية في محافظات أريحا والأغوار، وطولكرم، والخليل، لحفظ الاسمنت وتخزينه للتأكد من عدم انقطاعه، وتوفيره في فترات الذروة، والفترات التي ينقطع فيها استيراد الاسمنت لأي سبب كان.



• برنامج تطوير قطاع الصناعات الإنشائية (بنيان)

يقوم البرنامج على فكرة التنمية من خلال التكامل والشراكة في قطاع الصناعات الإنشائية في فلسطين من خلال تأهيل الشركات العاملة في هذا القطاع، ضمن آلية عمل واستراتيجية واضحة لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من هذا البرنامج والذي سينعكس إيجاباً على زيادة حجم أعمالها وفتح أسواق جديدة لها، وتطوير قدراتها الإنتاجية ونظم الجودة والنظم البيئية فيها مما سيساهم في خلق فرص عمل جديدة. تم إطلاق برنامج "بنيان" خلال العام 2015 من قبل شركة سند للصناعات الإنشائية بمحفظة استثمارية تصل إلى 100 مليون دولار أمريكي، حيث ستكون مساهمة سند المبدئية في هذه المحفظة 30 مليون دولار أمريكي.

مشاريع مستقبلية

• عملية التعبئة والتغليف

تتم عملية تعبئة وتغليف الاسمنت في منشأة جديدة، تقوم شركة سند على إنشائها في محافظة أريحا والأغوار، باعتبارها الأقرب إلى جسر الملك حسين، حيث المنفذ الوحيد للضفة الغربية التي تدخل منه الشاحنات المحملة بالاسمنت عن طريق المملكة الأردنية الهاشمية، وتتم عملية تعبئة وتغليف الاسمنت تحت مظلة شركة أريحا لتعبئة وتغليف الاسمنت. وقد تم تأسيس شركة أريحا لتعبئة وتغليف الاسمنت عام 2014، وتمتلك شركة سند الحصة الأكبر في الشركة التي تعمل لضمان سد أي عجز محتمل من الاسمنت في السوق الفلسطينية في حال انقطاعه، حيث ستقوم الشركة بتعبئة وتخزين الاسمنت بقدرة تعبئة تعادل 120 طنا في الساعة.

• الكسارات

تعمل سند حالياً على الدخول في شراكات مع القطاع الخاص لإنشاء محاجر وكسارات. وتعتبر صناعة الحجر والكسارات، الصناعة الاستخراجية الرئيسية في فلسطين وتشكل مع صناعة الحجر والرخام إحدى الصناعات الفلسطينية التي تلعب دوراً هاماً في تلبية الطلب المحلي لقطاع الإنشاءات من جهة وفي الصادرات التقليدية الفلسطينية من جهة أخرى.

• منتجات تكميلية للصناعات الإنشائية

أمام الاستهلاك المتزايد لمادة الاسمنت، تسعى شركة سند للصناعات الإنشائية إلى توفير كافة المواد الأساسية التي تدخل في صناعة المواد الإنشائية، وتوفيرها بشكل دائم بما يساهم في رفد كافة المصانع العاملة في هذا القطاع بهذه المواد التكميلية، وأهمها الرمل، والكلينكر ومنتجات الكسارات والحجر الصناعي.

• مطحنة الإسمنت

انتهت شركة سند للصناعات الإنشائية من إعداد دراسة الجدوى الخاصة بالمطحنة، كما وتم تحديد شركة دولية لإعداد وثائق عطاء مطحنة الإسمنت (نموذج تسليم المفتاح - Turn Key)، ويجري العمل حالياً على الحصول على كافة التراخيص اللازمة، وبالتوازي مع ذلك فان الشركة تعمل على إعداد البنية التحتية اللازمة لإقامة المطحنة، ومن المتوقع أن يتم البدء بالتنفيذ خلال الربع الأخير من 2016 في حين من المخطط له أن يبدأ إنتاج المطحنة في العام 2018.

• مصنع الاسمنت الفلسطيني

انتهت شركة سند للصناعات الإنشائية من إعداد كافة الدراسات المطلوبة لإنشاء مصنع الإسمنت الفلسطيني حيث شملت الدراسات الفحوصات الجيولوجية، تحليل السوق، الدراسة الفنية والتكنولوجية، الدراسات البيئية ودراسة الجدوى الاقتصادية، ويجري العمل حالياً على تحديد الآليات التنفيذية للمباشرة بإنشاء مصنع الإسمنت الفلسطيني بالتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة حيث انه من المخطط أن يبدأ مصنع الإسمنت بالإنتاج الفعلي في عام 2022.

04 شركة شراكات للاستثمار

في المشاريع الصغيرة والمتوسطة



هي الذراع الاستثماري لصندوق الاستثمار الفلسطيني في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تهدف شراكات إلى تعزيز وتطوير قطاع خاص فلسطيني مستقل قادر على الاستمرارية في العمل والنمو وذلك لتحقيق الهدف الأكبر والمتمثل في تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز سبل التنمية المستدامة فيه لدعم إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ولتحقيق غاياتها، تركز شراكات على مجموعة من القطاعات الحيوية والاستراتيجية للاقتصاد الفلسطيني والتي تشمل الصناعة بما فيها الصناعات الغذائية، والزراعة، والسياحة، والتمويل متناهي الصغر، والتعليم، والصحة، وتكنولوجيا المعلومات. إضافة إلى ذلك، تولي شركة شراكات اهتماماً خاصاً بمشاريع القطاع الخاص في مدينة القدس ومنطقة الأغوار نظراً لأهميتهما السياسية والاستراتيجية.



**من خلال تعاملنا مع شركة
الإجارة الفلسطينية فقد
بدى واضحا الدور التنموي
الذي تقوم به الشركة
من خلال المساهمة في
تسهيل الحصول على
معدات إنتاجية تساهم في
تطوير المؤسسات ضمن
آلية سهلة وسريعة مما
انعكس ايجابا على شركة
دار الشفاء**



د. باسم خوري
الرئيس التنفيذي لشركة دار الشفاء والمستفيدة
من إجارة - إحدى استثمارات شركات

قامت شركة شركات حتى نهاية 2015 بالاستثمار في عدة شركات ومحافظة استثمارية عاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية وذلك بقيمة كلية تبلغ 19.2 مليون دولار أمريكي مما أدى إلى جلب ما يقارب 60 مليون دولار أمريكي من قبل شركاء الصندوق في هذه الاستثمارات. وقد تم استخدام هذه الأموال لإنشاء وتطوير عشرة شركات ومحفظتين استثماريتين متخصصتين؛ أحدهما في قطاع شركات تكنولوجيا المعلومات الناشئة والأخرى خاصة بالاستثمار بالقدس. وقد تجاوز عدد العاملين في هذه الاستثمارات 410 أشخاص من ذوي الخبرات المتنوعة.

كما قامت شركة شركات بالاستثمار وإقراض مؤسسات الإقراض الصغير والمتناهي الصغير، حيث أقرضت هذه المؤسسات بدورها فئات المجتمع المختلفة مع التركيز على الشباب والنساء في كافة محافظات فلسطين. ووصل عدد المقترضين من مؤسستي "فاتن" و"أصالة"، شريكنا شركات، إلى ما يقارب 550 مقترض خلال عام 2015، وحوالي 1300 مقترض خلال الثلاث سنوات الماضية، وقد وصل مجموع أصول شركة شركات إلى 10 مليون دولار.



فندق إيبيز في القدس

آلية الاستثمار

- التركيز على المشاريع الإنتاجية، والمناطق الجغرافية الاستراتيجية كالأغوار والقدس.
- الاستثمار في شركات في مشاريع قائمة ذات قدرة على النمو والتوسع أو مشاريع جديدة واعدة.
- ضخ شركات رأس المال مقابل امتلاك حصص أقلية تتراوح ما بين 15% - 40% من رأس مال الشركات المستثمر بها.
- يخطط صندوق شركات إلى الخروج من الاستثمارات بعد مرور 5 - 7 سنوات، وذلك بعد أن تصبح المشاريع في مرحلة متقدمة بحيث لا يؤثر خروج شركات على سير عملها

القطاعات المستهدفة

ستقوم شركة شراكات خلال عام 2016 بالتركيز على الصناعات الإنتاجية و قطاعات الخدمات المختلفة وتستهدف بشكل خاص قطاعات الصناعات الغذائية، الزراعة، المنسوجات، الورق، البلاستيك، الكيماويات، الجلود، الخشب، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، السياحة، الصحة، والتعليم (بما في ذلك التدريب المهني). كما ستولي شركة شراكات اهتماماً خاصاً لقطاع الإقراض الصغير والمتناهي الصغر من أجل توسيع نطاق خدمات الإقراض المقدمة للشركات والمنشآت الصغيرة، لا سيما تلك التي يديرها الشباب، بالإضافة للتركيز على مناطق القدس والأغوار الفلسطينية والمناطق المهمشة.

أهداف مستقبلية

- استثمار وتمويل ما يقارب من 35 مليون دولار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- التركيز على المشاريع العاملة في قطاعات الصناعات الإنتاجية والغذائية، والزراعة والخدمات.
- التركيز على استثمارات مستقبلية في مشاريع الطاقة الشمسية.

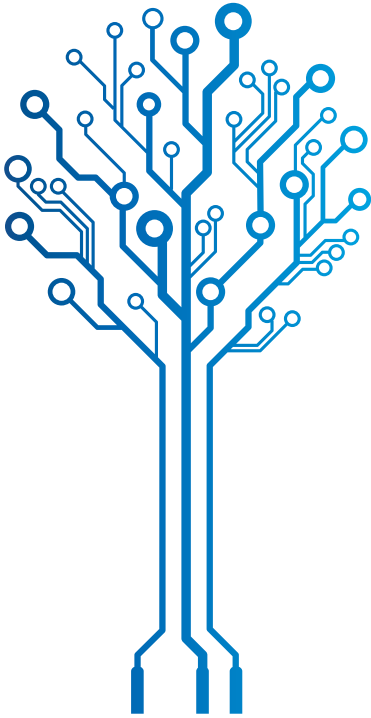
الفوائد العائدة على المشاريع التي تستثمر فيها شراكات

سيساهم التمويل الذي ستحصل عليه الشركات والمشاريع المستهدفة من شراكات في تطوير أنشطتها التجارية وتوسيع قاعدة منتجاتها، إلى جانب ذلك، ستستفيد تلك الشركات من شبكة العلاقات التي تملكها شراكات من خلال صندوق الاستثمار الفلسطيني محلياً وإقليمياً، كما ستقدم شراكات دعماً مؤسسياً وإدارياً للشركات والمشاريع المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود أكثر من شريك في أي مشروع يساهم في الحد من المخاطر المترتبة على الشركاء عند استثمارهم منفردين، وتسريع النمو ورفع الكفاءة.

شركاء شركة شراكات

- القدس القابضة: محفظة استثمارية في عدة قطاعات في القدس
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: برنامج لتشغيل الشباب
- مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار: برنامج ضمان القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- مؤسسة الاستثمار عبر البحار: برنامج ضمان القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص: شركة الإجارة الفلسطينية
- صندوق التنمية الفلسطيني: برنامج إقراض للمشاريع الصغيرة في القدس
- صندوق صدارة - شريك مساهم في شركة سوقتل

استثمارات شراكات



شركة الإجارة الفلسطينية - تمويل إسلامي

شركة بال فارم - قطاع الصناعات الغذائية

فندق ايبز (القدس) - السياحة

شركة سوكتل - قطاع تكنولوجيا المعلومات

الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) - التمويل متناهي الصغر

أصالة للتنمية والإقراض - التمويل متناهي الصغر

مستشفى ابن سينا - الصحة

شركة القدس القابضة - مشاريع صغيرة ومتوسطة في القدس

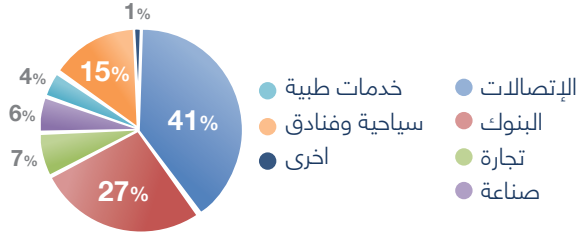
صندوق ابتكار - المشاريع الناشئة وتكنولوجيا المعلومات

المستشفى العربي التخصصي - القطاع الصحي



05 شركة أسواق لإدارة المحافظ الاستثمارية

إستثمارات محفظة شركة أسواق حسب القطاعات



مجموعة الاتصالات الفلسطينية

هي المشغل الأول لخدمات الاتصالات في فلسطين، ويعتبر الصندوق شريكاً ومؤسساً لها، وقد باشرت الشركة أعمالها عام 1997 كشركة مساهمة عامة بهدف تقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت في فلسطين، وذلك من خلال إنشاء وتطوير البنية التحتية اللازمة للتشغيل، وتعتبر مجموعة الاتصالات الفلسطينية الشركة ذات القيمة السوقية الأكبر في بورصة فلسطين والتي تقدر بحوالي مليار دولار.

وقد بلغ صافي الربح للشركة خلال عام 2015 حوالي 83.1 دينار أردني.

البنك الإسلامي الفلسطيني

يقدم البنك الإسلامي الفلسطيني خدمات مصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويبلغ رأس مال البنك المصرح به 100 مليون دولار، ورأس المال المدفوع 50 مليون دولار سيتم رفعه تدريجياً خلال الأعوام المقبلة حتى يصل 75 مليون دولار تماشياً مع تعليمات سلطة النقد. تنتشر شبكة فروع البنك في فلسطين من خلال 21 فرعاً، ويعمل فيها حوالي 450 موظفاً. استحوذ صندوق الاستثمار في عام 2012 على حصة استراتيجية في البنك تبلغ 34% من أسهم البنك، وبذلك يشكل الصندوق من خلال حصصه المباشرة وغير المباشرة - ومن خلال شركة أسواق للمحافظ الاستثمارية- أكبر مساهم في البنك.

وقد حققت الأرباح الصافية للبنك الإسلامي الفلسطيني نمواً خلال الأعوام (2013-2015) بنسبة 58% حيث بلغت 6.5 مليون دولار في العام 2013، و 7.5 مليون دولار في العام 2014 وحوالي 10.03 مليون دولار في العام 2015.

تضم المحفظة الاستثمارية لشركة أسواق الاستثمارات الفلسطينية الاستراتيجية لصندوق الاستثمار الفلسطيني، حيث يُعتبر وجود الصندوق كمساهم رئيسي في مجموعة من الشركات الفلسطينية بمثابة إضافة نوعية لتلك الشركات ورافد استثماري مهم يعمل على تحسين المؤشرات المالية لهذه الشركات بشكل خاص والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

وفي هذا السياق، يستثمر صندوق الاستثمار الفلسطيني ومن خلال شركة أسواق في الشركات ذات القيمة السوقية العالية والتي وصلت إلى مرحلة متقدمة من استقرار عملياتها التشغيلية بما يضمن تحقيق الأرباح اللازمة لتمويل خطط التوسع الاستثماري وتوزيع العوائد على المساهمين.

يطمح صندوق الاستثمار من خلال الاستثمار في هذه الشركات إلى تحقيق استقرار على المدى المتوسط والطويل لهذه الشركات والعمل على تحسين نشاطاتها التجارية ورفع كفاءتها من خلال تمثيله في مجالس إدارتها، والسعي إلى تحقيق أرباح تراكمية وموزعة تساعد في تمويل البرامج الاستثمارية الأخرى للصندوق لتحقيق أهدافه التنموية والاقتصادية.

تضم المحفظة الاستثمارية لشركة أسواق استثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية في الوطن، وتتركز استثمارات شركة أسواق في قطاع الاتصالات، والبنوك، والتجارة، والصناعة والخدمات الطبية، كما تضم المحفظة استثمارات مهمة في قطاع الخدمات الفندقية والسياحية تحت مظلة شركة ييوس الفلسطينية للاستثمارات السياحية التابعة لها.

وفيما يلي قائمة باستثمارات شركة أسواق:

- مجموعة الاتصالات الفلسطينية
- البنك الإسلامي الفلسطيني
- البنك الإسلامي العربي
- بنك فلسطين
- بنك القدس
- الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (أبيك)
- شركة فلسطين للاستثمار الصناعي
- شركة المجمع العربي الطبي التخصصي
- شركة بيرزيت للأدوية
- شركة ييوس الفلسطينية للاستثمارات السياحية
- الوطنية موبايل

البنك الإسلامي العربي

تأسس البنك الإسلامي العربي كأول شركة مصرفية إسلامية في فلسطين في العام 1995 وقد باشر البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام 1996، ويقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية من خلال تقديم حلول وخدمات مصرفية إسلامية عصرية ذات جودة عالية من خلال شبكة فروع التي تتألف من 11 فرعاً، ويبلغ عدد موظفيه 300 موظف.

يبلغ رأس المال المدفوع للبنك 50 مليون دولار و يعمل البنك على رفعه حتى يصل 75 مليون دولار خلال الأعوام المقبلة تماشياً مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، في حين أن البنك حقق أرباحاً صافية بلغت 5.2 مليون خلال العام 2015.

بنك فلسطين

تأسس بنك فلسطين في العام 1960، كمؤسسة مالية تسعى لتطوير قطاع الخدمات المصرفية في فلسطين، وتمويل المشاريع، وتلبية الاحتياجات المالية والمصرفية لمختلف شرائح المجتمع الفلسطيني. ويعد بنك فلسطين من أكبر البنوك الوطنية، ويعتبر ثاني قيمة سوقية مدرجه في بورصة فلسطين و برأسمال مدفوع يبلغ 175 مليون دولار.

يعتبر بنك فلسطين الأكثر انتشاراً من حيث عدد الفروع والمكاتب وأجهزة الصرافات الآلي، كما يمتلك البنك طاقماً من الكوادر المؤهلة التي تعمل على خدمة ما يزيد عن 600,000 عميل من الأفراد والشركات والمؤسسات.

يمتلك البنك مركزاً مالياً قوياً بإجمالي أصول بلغت حوالي 2.47 مليار دولار في العام 2015 وبنسبة نمو بلغت حوالي 15% عن العام 2014، في حين بلغ صافي الربح للعام 2015 حوالي 43.1 مليون دولار مقارنة مع 40.2 للعام 2014.

بنك القدس

تأسس بنك القدس في العام 1995، كشركة مساهمة عامة محدودة، ويبلغ رأس المال المدفوع 55 مليون دولار أمريكي يدير البنك نشاطاته من خلال شبكة من الفروع والمكاتب المنتشرة في جميع أنحاء الوطن يبلغ تعدادها 27 فرعاً ومكتباً وهو من أوائل البنوك المحلية التي باشرت نشاطها المصرفي بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقد بلغ ربح البنك قبل الضرائب للعام 2015 حوالي 12.2 مليون دولار، مقابل 10.2 مليون دولار للعام 2014.

الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (أبيك)

بعد تأسيس الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (أبيك) في العام 1994، أصبحت أريك من الشركات الرائدة في قطاعات الصناعة والتوزيع والخدمات، وذلك من خلال تمكين المستهلكين المحليين من اختيار خدمات ومنتجات ذات جودة عالية، لم تكن متاحة للجمهور من قبل أو كانت تستورد بتكاليف باهظة.

تتنوع محفظة أريك الاستثمارية بما تشمل الصناعة والتجارة وخدمات الإعلان ومراكز التسوق التجارية، وفي نقلة نوعية تعكس ثقة الجمهور بالشركة فقد تم إدراج وتداول سهم أريك في بورصة فلسطين في العام 2014، وقد حققت الشركة أرباحاً صافية بلغت 12.4 مليون دولار خلال العام 2015 بنمو نسبته 9.4% عن العام السابق.

تضم مجموعة أريك تسع شركات تزود السوق الفلسطينية بمنتجات وخدمات عالية الجودة.

- الشركة الفلسطينية للسيارات
- الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق (بلازا)
- شركة يونيبال للتجارة العامة
- الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات
- شركة سنيورة للصناعات الغذائية
- شركة التوريدات والخدمات الطبية
- شركة سكي للدعاية والإعلان
- الشركة العربية الفلسطينية للتخزين والتبريد

شركة فلسطين للاستثمار الصناعي

هي شركة صناعية قابضة تأسست في عام 1995 كشركة متخصصة للاستثمار لتشمل القطاعين الصناعي والزراعي وهي شركة مدرجة في بورصة فلسطين منذ العام 2002.

من أهم المشاريع الاستثمارية للشركة هي شركة دواجن فلسطين (عزير)، وشركة فلسطين لصناعات اللدائن وهما شركتان مدرجتان في البورصة، وحدثاً تم ضم شركة البينار لمنتجات الألبان للاستثمارات الشركة للمساهمة بشكل فاعل في توفير وتحسين الأمن الغذائي في فلسطين. كما تمتلك الشركة حصة في شركة مصانع الزيوت النباتية، وشركة مطاحن القمح الذهبي، والشركة الوطنية لصناعة الكرتون.

وقد حققت الشركة خلال عام 2015 أرباحاً قبل الضريبة بلغت 6.5 مليون دولار.

شركة المجمع العربي الطبي التخصصي

هي الشركة التي تدير وتستثمر في عدد من المستشفيات الرائدة في القطاع الصحي الفلسطيني، كالمستشفى العربي التخصصي في مدينة نابلس، المستشفى الاستشاري العربي في ضاحية الريحان بالقرب من مدينة رام الله، والذي بدأ بتقديم خدماته الطبية في بداية عام 2016 حيث تم إنشاؤه على مستوى متقدم من التطور التكنولوجي وتجهيزه بأحدث المعدات ورفعته بكفاءات من الكادر الطبي الفلسطيني المهني، وبإمكانية استيعابية تصل إلى 150 سريراً في المرحلة الأولى، على أن يتم رفع هذه القدرة خلال عامين إلى 330 سريراً، منها 75 سريراً نوعياً لتلبية احتياجات المرضى غير المتوفرة في المستشفيات الحكومية والأهلية، مما سيساهم في الحد من شراء الخدمات الطبية من خارج فلسطين وذلك من خلال تحويلات طبيه تتقل كاهل الحكومة ولا يستفيد منها قطاع الخدمات الطبية الفلسطيني، في حين أن هذا الصرح الطبي سيسهل نقله نوعية في مفهوم الخدمات الطبية في الوطن، سيما أن هذا المستشفى سيوفر حوالي 1000 فرصة عمل عند اكتمال العمل بطاقته الاستيعابية المخطط لها.

شركة بيرزيت للأدوية

الشركة الفلسطينية الرائدة في مجال التصنيع الدوائي، تنتج الشركة ما يقارب 300 صنف من الأدوية ذات الجودة العالية والمعايير الثابتة يتم توزيعها على عشرة خطوط إنتاج تغطي مختلف المجالات العلاجية، وتستهدف الشركة جميع أنواع العملاء في السوق الفلسطيني المحلي بما في ذلك وزارة الصحة ومنظمات وبرامج الرعاية الصحية المحلية والعالمية إضافة للمستهلكين (من خلال الصيدليات والاطباء).

تسعى الشركة إلى تطبيق متطلبات وإرشادات أنظمة الجودة المعتمدة وممارسات التصنيع الدوائي لضمان استمرارية المنافسة في الجودة، ولا يقتصر سوق الشركة على الأراضي الفلسطينية فهي تقوم بالتصدير للأسواق العالمية بشكل رئيسي لأوروبا الشرقية والجزائر وتسعى باستمرار لفتح أسواق جديدة لتسويق منتجاتها.

حققت الشركة أرباحاً صافية بلغت 4.9 مليون دولار خلال العام 2015، مقارنة مع 4.2 خلال العام 2014.

شركة يوس الفلسطينية للاستثمارات السياحية

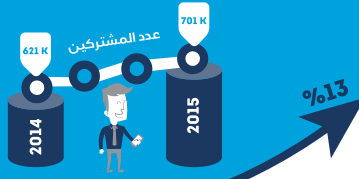
ضمن خطة صندوق الاستثمار في إعادة هيكلة استثماراته المحلية في فلسطين؛ فقد تم دمج استثمارات صندوق الاستثمار في قطاع الخدمات الفندقية والسياحية ضمن شركة يوس الفلسطينية للاستثمارات السياحية والتي تعتبر إحدى استثمارات محفظة شركة أسواق الاستثمارية.

تضم شركة يوس معظم محفظة الاستثمارات الاستراتيجية في القطاع السياحي والفندقي العاملة في فلسطين وبالشراكة مع شركاء صندوق الاستثمار في هذه الاستثمارات؛ فهي تضم سلسلة فنادق جراند بارك العاملة في رام الله وبيت لحم، وحصة في الشركة العربية للفنادق التي تملك فندق موفينبيك في رام الله، وحصة في شركة فلسطين للاستثمار السياحي التي تملك فندق قصر جاسر العريق في مدينة بيت لحم.

كما تضم محفظة شركة يوس حصة صندوق الاستثمار في شركة قصر المؤتمرات في بيت لحم، الى جانب عدة مشاريع سياحية في مدينة القدس، وذلك يعكس رسالة صندوق الاستثمار في دعم صمود مدينة القدس وعاصمة فلسطين، ورفدها باستثمارات تعزز من صمود أهلها ويفتح آفاقاً استثمارية بالشراكة مع مستثمرين محليين وإقليميين. مما سيساعد

ملخص الأداء المالي للوطنية لموبايل

نهاية عام 2015



الإيرادات التشغيلية نهاية 2015



إذ تم تصيد أثر التقلبات في سعر الصرف

الربح التشغيلي نهاية 2015

21.5 مليون دولار

ولدى تصيد أثر التغير في سعر الصرف يصل الدخل التشغيلي إلى

24.6 مليون دولار

انخفاض صافي الخسارة

نهاية 2014
16.5 مليون دولار



نهاية 2015
5.1 مليون دولار

بتحسن حقيقي
نسبته 88%

في توفير فرص عمل جديدة ستعمل على تحسين الظروف المعيشية في مدينة القدس.

الوطنية لموبايل

انطلقت خدمات شركة الوطنية لموبايل في العام 2009 وبالشراكة ما بين صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (NMTC) التي تملك غالبيتها مجموعة Ooredoo، وتعتبر شركة الوطنية لموبايل المشغل الثاني المرخص للاتصالات المتنقلة في فلسطين.

تضم رخصة الوطنية لموبايل تركيب وتشغيل شبكة الاتصالات المتنقلة GSM وشبكة الجيل الثالث 3G وتوفير خدمات نقل البيانات وسرعة الاتصال في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى تقديم خدمات الاتصالات الدولية.

أعدت الوطنية لموبايل خطة طموحة للأعوام 2015-2017، تهدف إلى تعزيز هويتها وتوسيع قاعدة مشتركيها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد بدأت المؤشرات المالية لشركة الوطنية لموبايل بالتعافي كما هو موضح في الرسم البياني.

ورغم المعوقات الإسرائيلية في حجب ترددات التشغيل للوطنية لموبايل، وفي تعطيل إدخال معدات التشغيل إلى قطاع غزة، إلا أن الوطنية لموبايل نجحت في إدخال جزء من معدات شبكة الاتصالات إلى قطاع غزة خلال العام 2015، وبالتزامن مع ذلك قامت الوطنية لموبايل بتجهيز الخطط التجارية واللوجستية للانطلاق التجاري في قطاع غزة فور الحصول على موافقة الجهات الإسرائيلية.

جنباً إلى جنب مع قرب بدء العمليات التشغيلية في غزة، فإن الشركة تعمل على خطة إطلاق خدمات ترددات الجيل الثالث (3G) في ظل إعلان الجهات الإسرائيلية عن موافقتها على تحرير ترددات هذه الخدمة، حيث ستساهم هذه التطورات مجتمعة في تحسين الحصة السوقية للشركة بشكل خاص وتحسين المؤشرات المالية للشركة بشكل عام.

القيمة السوقية لأسواق في بورصة فلسطين

267 مليون دولار

تعد شركة أسواق واحدة من كبار المستثمرين في بورصة فلسطين، ووجود مستثمر بهذا الحجم ما هو إلا دليل واضح على نضوج البيئة الاستثمارية الناضجة لعمل بورصة فلسطين، حيث ساهمت "أسواق" بدعم جهود البورصة في الانتقال إلى العالمية واستهداف رأس المال الأجنبي، وسيعكس هذا المزيج حتماً نتائجه إيجاباً على مكونات السوق بشكل عام وعلى الفرص الواعدة في شركاتها المدرجة بشكل خاص.

السيد أحمد عويضة
الرئيس التنفيذي لبورصة فلسطين

06 شركة خزانة لإدارة المحافظ الاستثمارية

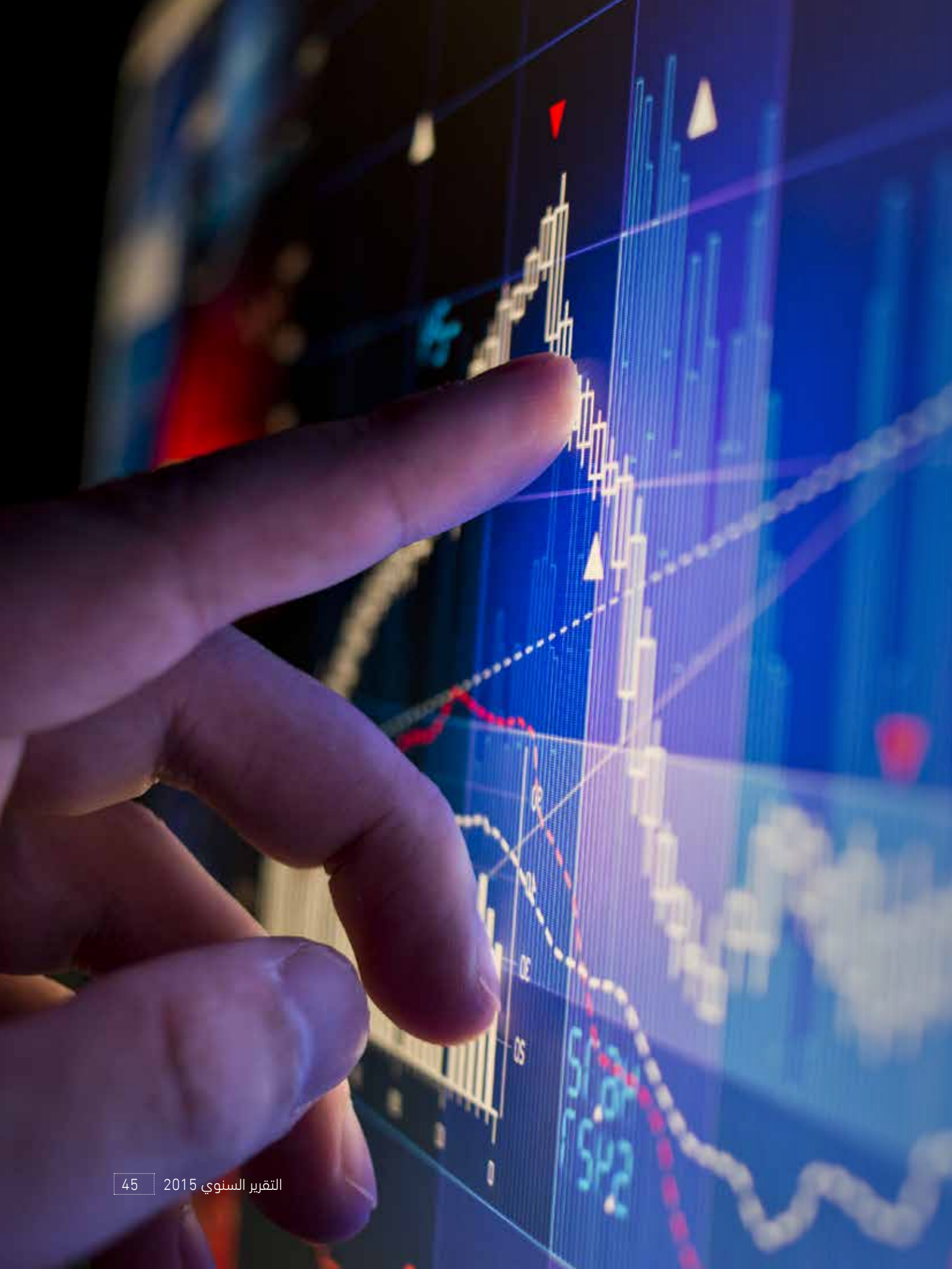
هي الذراع الاستثماري للصندوق في قطاع أسواق رأس المال العربية والعالمية، و تهدف شركة خزانة إلى حماية وتنمية أصول الصندوق الخاضعة لإدارتها، بالإضافة إلى تأمين مصدر دخل مستدام، والحفاظ على درجة سيولة مقبولة، والمساهمة في إدارة المخاطر الاستثمارية الكلية للصندوق.

بلغ إجمالي الاستثمارات التي تديرها خزانة مع نهاية عام 2015 ما مقداره 125 مليون دولار، توزعت بواقع 105 مليون دولار في أسهم مدرجة في الاسواق المالية، و 5 مليون دولار في أسهم غير مدرجة في الاسواق المالية، و 15 مليون دولار في أدوات الدخل الثابت.

صندوق رسملة للاستثمار في الأسهم الفلسطينية

يهدف (صندوق رسملة) إلى تشجيع وتسهيل الاستثمار المؤسساتي في السوق المالي الفلسطيني، كما يهدف إلى تحقيق عوائد مادية جيدة من خلال تحقيق نمو رأسمالي على المدى المتوسط والطويل وتوزيعات أرباح دورية ومنتظمة من خلال الاستثمار في مجموعة من الأسهم القيادية المدرجة في بورصة فلسطين، والأوراق المالية التي يتم طرحها للاكتتاب العام كذلك.

وقد تم إنشاء رسملة كواحد من أكفأ صناديق الاستثمار في الأسهم لجذب مؤسسات استثمارية محلية وإقليمية ودولية لبورصة فلسطين، حيث نجح صندوق رسملة في جذب مؤسسات استثمارية رائدة كمجموعة البنك العربي، ومجموعة الاتصالات الفلسطينية وشركة باديكو القابضة وبنك فلسطين. وقد بلغ حجم الأصول الاستثمارية لرسملة 46.5 مليون دولار أمريكي مع نهاية الربع الثالث من عام 2015، يتم استثمارها في بورصة فلسطين في عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية.



07 مؤسسة فلسطين للتنمية



بعد ما قمت بالالتحاق ببرنامج مشروعني يبدأ بفكرة أصبح هذا المشروع بالنسبة لي هو كل ما أطمح إليه، أصبح بمثابة حلم ولكن هذا الحلم بيوم من الأيام سيصبح حقيقة، هذا المشروع بعد ثلاثة أو أربع سنوات من تحقيقه أتخيله محل كبير مساحته 400م أو أكثر موزعة على طابقين، العلوي موجود فيه ماكنات الخياطة حيث تكون واجهاته كلها زجاج عازل للصوت حتى يستطيع الزبائن رؤيه مكان التصنيع، والسفلي مكان العرض والجدران الداخلية كلها عبارة عن ورق جدران مرسوم عليها التصاميم ولكن بحجم كبير

آلاء عزيز
مشروع MA Fashion design
جامعة بيرزيت



مؤسسة فلسطين للتنمية

أنشئت مؤسسة فلسطين للتنمية من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني لتكون ذراعاً في مجال المسؤولية الاجتماعية، والمسؤولة عن تنفيذ استراتيجية الصندوق في مجال الاستثمار المجتمعي، وذلك من خلال موارد الصندوق المالية، بالإضافة إلى الاستفادة من أموال جهات مانحة أخرى. تتمثل رؤية المؤسسة في تعزيز الريادية والابتكار في المجتمع الفلسطيني، وتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اعتبارها مصدراً لتوفير فرص العمل من جهة، ومصدراً لتوفير دخل ثابت من جهة ثانية.

تدير المؤسسة الآن برنامجاً متكاملًا للمسؤولية الاجتماعية والمبادرات، وكافة برامج المسؤولية الاجتماعية التي كان الصندوق ينفذها في السابق، بما في ذلك برنامج التمكين الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، والتي كانت تدار في السابق من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني.

برامج مؤسسة فلسطين للتنمية

برنامج التمكين الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان

يقدم برنامج التمكين للاجئين الفلسطينيين في لبنان قروضاً لتنفيذ مشاريع صغيرة من خلال هذا البرنامج، حيث تم إطلاق هذا البرنامج في عام 2012 برأسمال قيمته 1 مليون دولار لتقديم قروض صغيرة بفائدة بسيطة، مقارنة مع باقي مؤسسات الإقراض، بحيث ستساهم هذه القروض في توفير دخل للأصحاب تلك المشاريع، وخلق فرص العمل، وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وسع البرنامج من نطاق أنشطته ليصبح رأس مال البرنامج 1.5 مليون دولار وهناك خطط مستقبلية لتوسيع قيمة محفظة البرنامج لتصبح 2.5 مليون دولار في عام 2016، فقد تم تمويل لأكثر من 1500 مشروع حتى نهاية عام 2015، (تقدر قيمتها بنحو 2.2 مليون دولار) في خمسة قطاعات مختلفة.

برنامج منح القدس

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة جوهر الاقتصاد الفلسطيني لما لها من دور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤمن صندوق الاستثمار عبر مؤسسة فلسطين للتنمية أن اقتصاد مدينة القدس يعتمد كثيراً على كفاءة هذه المشاريع الموجودة فيها وتوسعها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال رفع الكفاءة الإدارية والمالية والتشغيلية لها مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل للمقيمين ودعم النشاط التجاري والاقتصادي في المدينة، وهذا بدوره يدعم ويعزز صمود المواطن المقدسي. بناء على هذا قام صندوق الاستثمار الفلسطيني بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بإطلاق برنامج منح القدس لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بداية عام 2014 استهدف هذا البرنامج الأعمال المقدسية الصغيرة والمتوسطة العاملة بشكل اساسي ضمن عدد من القطاعات الاقتصادية مثل السياحة، الصناعة، التجارة، تكنولوجيا المعلومات، والمواصلات السياحية. حيث يقوم البرنامج بتوفير تمويل على شكل منح للمشاريع التي تثبت قدرتها على توظيف المنحة لتنفيذ خطتها التوسعية وتطوير عملها من أجل تحقيق نمو مستدام وجعل مشروعها أكثر جاذبية لاستقبال المستثمرين. وقد أنجز الصندوق المرحلة الأولى والثانية من هذا البرنامج وقدم 15 منحة لمشاريع عاملة في قطاعات اقتصادية مختلفة.

برنامج الشباب

أطلق صندوق الاستثمار عام 2013 في سعيه الأول لتمكين الشباب، برنامج "مشروعي يبدأ بفكرة"، والذي يهدف إلى تشجيع الشباب البدء بالانخراط في سوق العمل أثناء تواجدهم في الجامعة من خلال البدء بتطوير مشاريعهم من فكرة إلى عمل حقيقي. وبلورت مؤسسة فلسطين للتنمية فكرة "مشروعي يبدأ بفكرة" في عامي 2014 و2015 من خلال زيادة عنصر الخبرة والتعلم في هذا البرنامج عبر توجيه الطلبة بشكل مباشر وخاص من قبل خبراء في مجال العمل للقيام بخطوات البدء بمشروعهم الخاص، بالإضافة إلى توجيه الطلبة لتطوير مشاريع قائمة (مشاريع ذويهم أو أقاربهم). وتم اختيار 35 مشروع من أصل 470 مشروع مقدم من ثمانية جامعة فلسطينية (جامعة بيرزيت، جامعة بوليتكنك فلسطين، جامعة فلسطين التقنية-خضوري، جامعة القدس أبو ديس، جامعة النجاح، جامعة القدس المفتوحة، كلية فلسطين الأهلية الجامعية، والجامعة العربية الأمريكية)، وتم العمل معهم على تطوير أفكارهم الخاصة أو تطوير مشاريع ذويهم من خلال تدريب وتوجيه مباشر من قبل مختصين وخبراء، وتم التعاون مع مركز التعليم المستمر في جامعة بيرزيت لإدارة وتنسيق المشروع.

تعمل مؤسسة فلسطين للتنمية حالياً على تطوير مشروع جديد يطلق عام 2016 لتمكين الشباب، بحيث يشمل طلبة الجامعات والمعاهد، ويشمل المشروع العديد من البرامج التي تركز على توفير فرص لتعلم المهارات الأساسية للبدء بمشروع، بالإضافة إلى توجيه مركز من قبل خبراء، وتوجيههم لمؤسسات وشركات تساعد على تمويل مشاريعهم الخاصة.

2015 في صور





إطلاق برنامج منح القدس



اجتماع الهيئة العامة 2015



كلمة الدكتور مصطفى في معهد ماس - بعنوان الإقتصاد الفلسطيني: نحو مقاربة جديدة



إطلاق برنامج بنان لشركة سند للصناعات الإنشائية



توقيع اتفاقية بين شركة شركات واتحاد الصناعات الغذائية

البيانات المالية



شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة
القوائم المالية الموحدة
31 كانون الأول 2015

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهم شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة (الصندوق) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة. إن اختبار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

إرنست ويونغ - الشرق الأوسط

رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

إرنست ويونغ

سائد عبدالله

رخصة رقم ٢٠٠٣/١٠٥

٢٦ نيسان ٢٠١٦

رام الله - فلسطين

البيانات المالية القوائم المالية الموحدة

قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2015
(لأقرب ألف دولار أمريكي)

تقريب ألف دولار أمريكي		أيضاً	
2014	2015		
			الموجودات
			موجودات غير متداولة
76,852	80,797	4	عقارات وأثاث ومعدات
26,521	26,521	5	الشهرة
72,556	68,330	6	استثمارات عقارية
52,529	35,186	7	مشاريع تحت التنفيذ
103,508	112,301	8	استثمارات في شركات حليفة
4,087	3,694	9	استثمار في مشروع مشترك
15,862	14,776	10	موجودات مالية محتجزة بها حتى البيع الاستراتيجي
217,555	237,098	11	موجودات مالية متوفرة للبيع
55,408	56,078	12	موجودات مالية أخرى
624,878	634,781		
			موجودات متداولة
7,367	26,960	13	عقارات جاهزة للبيع
35,151	51,252	14	ذمم مدينة
22,795	25,369	15	موجودات متداولة أخرى
104,907	60,244	16	نقد وودائع لدى البنوك
170,220	163,825		
795,098	798,606		
			مجموع الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
625,000	625,000	17	رأس المال المنفوح
(102,554)	(91,393)	18	حساب جزري للمساهمين
90,553	94,088	19	احتياطي احتياطي
26,131	29,666	19	احتياطي احتياطي
(509)	(515)		احتياطي فروقات ترجمة عملات أجنبية
28,654	18,291	11	احتياطي موجودات مالية متوفرة للبيع
29,514	37,790		أرباح متدورة
696,789	712,927		حقوق ملكية حملة الأسهم العائد للمساهمين
976	1,596		حقوق جهات غير سيطرة
697,765	714,523		مجموع حقوق الملكية
			مطلوبات غير متداولة
38,977	32,107	21	فروض طويلة الأجل
1,283	3,092	22	مطلوبات ضريبية مؤجلة
43,260	35,199		
			مطلوبات متداولة
9,050	6,902	21	الجزء قصير الأجل من الفروض طويلة الأجل
23,215	24,142	23	ذمم دائنة
19,509	17,840	24	مخصصات وأرصدة دائنة أخرى
2,299		25	مخصص ضريبية لدخل
54,073	48,884		
97,333	84,083		مجموع المطلوبات
795,098	798,606		مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

*تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 38 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
(لأقرب ألف دولار أمريكي)

لأقرب ألف دولار أمريكي		إيضاح	
2014	2015		
207,550	231,907	26	إيرادات تشغيلية
(158,228)	(176,194)	26	تكلفة المبيعات
(15,407)	(20,014)	26	مصاريف تشغيلية
33,915	35,699		
16,145	15,565	27	أرباح محفظة الموجودات المالية
3,003	2,682	28	إيرادات فائدة
7,653	1,894	6	التغير في القيمة المعادلة للاستثمارات العنقودية
(588)	4,250	8	حصة الصندوق من نتائج أعمال شركات حنيفة
(948)	(530)	9	حصة الصندوق من نتائج أعمال مشروع مشترك
(2,299)	(2,101)	29	مصاريف استثمارية
56,881	57,459		
(15,781)	(16,683)	30	مصاريف إدارية وعمامة
(1,459)	(1,831)		مصاريف تمويل
(1,258)	(2,484)		منح وتبرعات
(1,300)	(1,633)		استهلاك عقارات وآلات ومعدات
(1,730)	(507)		خسائر فروقات عملة
8,670	3,280	31	إيرادات أخرى، بالصافي
44,023	37,601		ربح السنة قبل ضريبة الدخل
(7,332)	(1,635)	25	مصروف ضريبة الدخل
36,691	35,966		ربح السنة
			ويعود إلى:
36,237	35,346		المساهم
454	620		جهات غير مسيطرة
36,691	35,966		

*تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 38 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

البيانات المالية القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
(لأقرب ألف دولار أمريكي)

لأقرب ألف دولار أمريكي		إيضاح	
2014	2015		
36,691	35,966		ربح السنة
			بنود الدخل الشامل الأخرى:
			بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:
(9,127)	(10,363)	11	صافي خسائر الموجودات السائلة المتوفرة للبيع
5,341	-	11	مضاريف موجلة متعلقة ببنود الدخل الشامل الأخرى
(3,786)	(10,363)		
(1,541)	(6)		فروقات ترجمة عملات أجنبية
(5,327)	(10,369)		مجسوع بنود الدخل الشامل الأخرى
31,364	25,597		إجمالي الدخل الشامل للسنة
			ويعود إلى:
30,910	24,977		المساهم
454	620		حفرق جهات غير مسيطرة
31,364	25,597		

*تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 38 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة الإفراجات في حقوق الملكية الموددة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
(الرأب الف دولار أمريكي)

حقوق ملكية حملة الأسهم (الضاد للمساهم)		حقوق ملكية حملة الأسهم (الضاد للمساهم)									
مجموع حقوق الملكية	حقوق غير مسجلة	المجموع	ربح مبرور	احتياطي موجودات						حساب جاري المساهم	رأب المال المطروح
				احتياطي موجودات مالية مخزونة للبيع	تقويات ضخمة	احتياطي	احتياطي	احتياطي	حساب جاري المساهم		
697,765	976	696,789	29,514	28,654	صلاات أخرى (509)	26,131	90,553	(1,02,554)	625,000		
35,966	620	35,346	35,346	(10,363)	(9)	-	-	-	-		
(10,369)	620	24,977	95,346	(10,363)	(9)	-	-	(3,839)	-		
25,597	-	(3,839)	(20,000)	-	-	-	-	20,000	-		
(5,000)	-	(5,000)	(7,070)	-	-	-	-	(5,000)	-		
714,523	1,596	712,927	37,790	18,291	(313)	29,666	94,088	(91,393)	625,000		
حقوق											
مجموع حقوق الملكية											
حقوق غير مسجلة											
المجموع											
ربح مبرور											
احتياطي موجودات											
احتياطي موجودات مالية مخزونة للبيع											
تقويات ضخمة											
احتياطي											
احتياطي											
احتياطي											
حساب جاري المساهم											
رأب المال المطروح											
2015											
الوصف في 1 كانون الثاني											
ربح السنة											
ربح العطل الطين الأخرى											
ربح العطل الطين السنة											
حساب جاري المساهم (إفراج 18)											
أرباح موزعة (إفراج 20)											
تقويات أرباح موزعة (إفراج 20)											
تقويات											
الوصف في 31 كانون الأول 2015											
2014											
الوصف في 1 كانون الثاني											
ربح السنة											
ربح العطل الطين الأخرى											
ربح العطل الطين السنة											
حساب جاري المساهم (إفراج 18)											
أرباح موزعة (إفراج 20)											
تقويات أرباح موزعة (إفراج 20)											
تقويات											
الوصف في 31 كانون الأول 2014											

* صور الإفراجات الموددة من رقم 1 إلى رقم 38 دعا من هذه الوثائق المالية الموددة

البيانات المالية القوائم المالية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
(لأقرب ألف دولار أمريكي)

تأثير ألف دولار أمريكي		إيضاح
2014	2015	
44,023	37,601	أنشطة التشغيل
		ربح السنة قبل الضريبة
		تعديلات:
(1,544)	(851)	مساكني الفوائد
588	(4,250)	حصة الصندوق من نتائج أعمال شركات حليقة
948	530	حصة الصندوق من نتائج أعمال مشروع مشترك،
(7,653)	(1,894)	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
(16,145)	(15,565)	أرباح مخفظة الموجودات المالية
(841)	(72)	أرباح بيع استثمارات عقارية
143	(938)	(إسترداد) مخصصات ثمم ودفعات مشكوك في تحصيلها
(7,018)	324	خسائر (أرباح) بيع عقارات وآلات ومعدات
6,027	6,524	إستهلاك عقارات وآلات ومعدات
(2,128)	(1,762)	بنود أخرى غير نقدية
16,400	19,647	
		التغير في رأس المال العامل:
(8,200)	(15,185)	الذمم المدينة
707	(2,088)	الموجودات المتداولة الأخرى
2,164	927	الذمم الدائنة
1,888	107	مخصصات وأرصدة دائنة أخرى
(5,508)	(5,248)	مصاريف مالية، مبرورة داخل
(137)	(1,052)	التغير في النقد مفيد انسحب
7,314	(2,892)	صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
(22,602)	(31,082)	موجودات مالية متوفرة للبيع
(3,180)	1,000	موجودات مالية محفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(2,508)	(5,299)	شراء عقارات وآلات ومعدات
7,234	111	بيع عقارات وآلات ومعدات
2,201	1,497	(إستثمارات عقارية
(250)	(137)	مشروع مشترك
(6,826)	(4,422)	شراء استثمار في شركات حليقة
3,006	2,694	مشاريع تحت التنفيذ وعقارات جاهزة للبيع
(863)	(160)	قروض ممنوحة
17,942	18,823	عوائد توزيعات أسهم وفوائد
636	18,570	التغير في ودائع أجل تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر
(5,210)	1,295	صافي النقد من (المستخدم في) أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(8,000)	(5,000)	توزيعات، أرباح نقدية
(11,520)	(9,705)	حساب جاري المساهم
4,538	691	مסحوبات قروض
(3,306)	(9,709)	تسديدات قروض
122		تسديدات حقوق، جهات غير مسيطرة
(1,459)	(1,831)	مصاريف تمويل مدفوعة
(19,625)	(25,554)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
(17,521)	(27,151)	النقص في النقد والنقد المعادل
99,087	81,613	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
47	6	فروقات ترجمة صلات أجنبية
81,613	54,468	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

16

* تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 38 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

1. الشركة ونشاطها

تأسست شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة (الصندوق) في غزة تحت رقم (562600718) بتاريخ 17 آذار 2003. المساهم في الصندوق هو الشعب الفلسطيني ويمثله هيئة عامة مكونة من ثلاثين عضواً من الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين.

يتمثل نشاط الصندوق وغاياته الرئيسية في شراء وبيع كافة أنواع الاستثمارات التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية في فلسطين ويسعى الصندوق الى تشجيع استثمارات القطاع الخاص المحلي وجذب المستثمر الأجنبي لتحقيق التنمية والازدهار المستدام للاقتصاد الفلسطيني.

تم إقرار هذه القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه الذي عقد بتاريخ 26 نيسان 2016

2. القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للصندوق وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2015.

لقد كانت نسب ملكية الصندوق المباشرة وغير المباشرة في رأس مال شركاته التابعة كما يلي:

نسبة الملكية		طبيعة النشاط	
2014	2015		
100	100	التجارة	شركة سند للصناعات الإثنائية
60	60	النقل	شركة بلك إكسبريس المساهمة الخوصوية المحدودة
100	100	استثمار عقاري	شركة مجموعة عمار العقارية
100	100	استثمار مالي	شركة خزلة للمحافظ الاستثمارية
100	100	استثمار مالي	شركة شركات للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة
100	100	استثمار مالي	شركة أسواق للمحافظ الاستثمارية
100	100	استثمارات عقارية ومالية	أخرى

تعمل معظم شركات الصندوق في فلسطين.

3. أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للصندوق وشركاته التابعة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية كما أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء قياس الموجودات المالية المتوفرة للبيع والاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. تم إعداد القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة الأساس للصندوق، وباستثناء ما ذكر غير ذلك، تم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دولار أمريكي.

أسس توحيد القوائم المالية

يتم قيد التغيير في نسبة الملكية في الشركات التابعة والذي لا ينتج عنه فقدان الصندوق السيطرة على الشركات التابعة من خلال حقوق الملكية.

في حال فقدان الصندوق السيطرة على الشركات التابعة يتم استبعاد الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة والقيمة الدفترية لحقوق الجهات غير المسيطرة، ويتم قيد الفائض أو العجز من الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة. يتم قيد أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة.

التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة للصندوق كانت متفقة مع تلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية الموحدة كما في السنة السابقة باستثناء قيام الصندوق بتطبيق التعديلات التالية على بعض معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية والتي أصبحت نافذة المفعول، لم ينتج عن تطبيق التعديلات أي أثر على القوائم المالية الموحدة للصندوق:

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (3) توحيد الأعمال

يتم تطبيق هذا التعديل بشكل مستقبلي ويوضح ان كافة الترتيبات المؤجلة المصنفة كمطلوبات (او موجودات) والناجمة عن توحيد الأعمال يجب ان تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل سواء كانت ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولية رقم (39) ام لا. إن هذا الأمر يتفق مع السياسات المحاسبية الحالية للصندوق، وبالتالي، فإن هذا التعديل لن يؤثر على السياسة المحاسبية للصندوق.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (8) قطاعات الأعمال

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتوضح ما يلي:
- يجب على المنشأة أن تفصح عن احكام وتقديرات الإدارة في تطبيق اسس التجميع الواردة في الفقرة 12 من معيار التقارير المالية الدولي رقم (8)، بما في ذلك وصفاً موجزاً لقطاعات الاعمال التي يتم تجميعها والخصائص الاقتصادية (مثلاً: المبيعات ومجمل الربح) المستخدمة لتقييم ما إذا كانت القطاعات متشابهة.

- يتوجب الإفصاح عن تسوية موجودات القطاع إلى إجمالي الموجودات فقط في حال كانت هذه التسوية تصدر عادة لمتخذ القرار الأول، وهو مشابه للإفصاح المطلوب عن مطلوبات القطاع.

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للصندوق وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2015. تتحقق سيطرة الصندوق عند امتلاكه للحق، أو يكون معرضاً، لعوائد متغيرة ناتجة عن استثماره بالشركات المستثمر بها وأن يكون لديه أيضاً القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه في هذه الشركات.

تتحقق سيطرة الصندوق على الشركة المستثمر فيها إذا و فقط إذا كان لديه:

النفوذ على الشركة المستثمر بها (الحقوق القائمة التي تعطي الصندوق القدرة على توجيه نشاطات الشركة المستثمر بها)

الحق في العوائد المتغيرة من خلال نفوذه في الشركة المستثمر بها

القدرة على استخدام نفوذه في التأثير على عوائد الاستثمار في الشركة المستثمر بها

عندما يمتلك الصندوق أغلبية حقوق التصويت أو عندما تكون حقوق التصويت مساوية للأغلبية في الشركة المستثمر بها، يأخذ الصندوق بعين الاعتبار جميع الحقائق والظروف لتقييم مدى استمرارية سيطرته على الشركة المستثمر بها والتي تشمل ما يلي:

- الترتيبات التعاقدية مع المساهمين الآخرين في الشركة المستثمر بها

- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى

- حقوق التصويت للصندوق وحقوق التصويت الممكنة

يقوم الصندوق بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركة المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في أحد العناصر الثلاث للسيطرة. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة عند تحقق السيطرة للصندوق على الشركات التابعة ويتوقف التوحيد عند فقدان السيطرة. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات والأرباح والخسائر للشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ تحقق السيطرة وحتى تاريخ فقدانها.

يتم قيد وتوزيع الأرباح والخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى لمساهمي الصندوق والجهات غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى عجز في رصيد حقوق الجهات غير المسيطرة.

يتم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين الشركات التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

سيقوم الصندوق بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الجديد بتاريخ التطبيق اللازم في 1 كانون الثاني 2018 والذي سيكون له أثر على تصنيف وقياس الموجودات المالية.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) الإيرادات من العقود مع العملاء

يقدم هذا المعيار نموذج من خمس خطوات للمعالجة المحاسبية للإيرادات من العقود مع العملاء، وفقاً لهذا المعيار، فإن الإيراد يعكس المقابل المالي الذي تتوقعه المنشأة وذلك نتيجة لتقديمها أية خدمات أو سلع للعملاء. تُقدم مبادئ هذا المعيار طريقة أكثر انتظاماً للقياس والاعتراف بالإيرادات.

سيصبح هذا المعيار نافذ المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يعمل الصندوق حالياً على تحديد أثر تطبيق هذا المعيار على قوائمه المالية ويتوقع بأن يقوم بتطبيقه عندما يصبح نافذ المفعول.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (11) - الترتيبات المشتركة - الحصص في المشاريع المشتركة

تتطلب التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (11) تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) "اندماج الأعمال" عند معالجة الاستحواذ على الحصص في العمليات المشتركة التي يمثل نشاطها في الأعمال المشتركة أعمال تجارية. توضح هذه التعديلات أنه لا يتم إعادة قياس الحصص السابقة في المشاريع المشتركة عند الاستحواذ على حصص إضافية في نفس المشروع المشترك مع البقاء على الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك يشمل هذا المعيار الاستثناءات لهذه التعديلات بحيث لا يتم تطبيقها عندما تكون الأطراف التي تتقاسم السيطرة المشتركة مملوكة من نفس الشركة الأم.

تطبق التعديلات على كلا من الاستحواذ الدولي في العمليات المشتركة والاستحواذ على الحصص الإضافية في نفس العمليات المشتركة. يتم تطبيق هذه التعديلات بشكل مستقبلي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (24) الإفصاح عن معاملات مع جهات ذات العلاقة- (تعديلات)

يوضح هذا التعديل بأن المنشأة الإدارية (منشأة تقدم خدمات للكادر الرئيسي في الشركة) تعتبر من الجهات ذات العلاقة لغايات الإفصاح عن المعاملات مع جهات ذات العلاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الإفصاح عن المصاريف التي تكبدها الصندوق لقاء خدمات المنشأة الإدارية. يتم تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي. لا يتلقى الصندوق خدمات إدارية وعليه ان هذا التعديل لا يؤثر على الصندوق.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) الاستثمارات العقارية

ان وصف الخدمات الإضافية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (40) يميز بين الاستثمارات العقارية والممتلكات المشغولة من المالك (الممتلكات والآلات والمعدات). يتم تطبيق هذا التعديل بشكل مستقبلي ويوضح ان معيار التقارير المالية الدولي رقم (3)، هو المعيار المستخدم لتحديد فيما إذا كانت الصفقة هي شراء موجودات أو توحيد أعمال وليس وصف الخدمات الإضافية في معيار المحاسبة الدولي رقم (40). اعتمد الصندوق في الفترات السابقة على معيار المحاسبة الدولي رقم (3)، وليس معيار المحاسبة الدولي رقم (40)، في تحديد ما إذا كان الاستحواذ هو شراء موجودات أو استحواذ أعمال، وبالتالي، فإن هذا التعديل لم يؤثر على السياسة المحاسبية للصندوق.

المعايير الصادرة وغير نافذة المفعول

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير والتعديلات التالية والتي لا تزال غير نافذة المفعول ولم يتم تبنيها بعد من قبل الصندوق. إن المعايير التالية هي التي تتوقع إدارة الصندوق بأن يكون لتطبيقها، عند سريان مفعولها، أثر على المركز أو الأداء المالي أو حول إفصاحات القوائم المالية الموحدة للصندوق. سيتم تطبيق هذه المعايير عندما تصبح نافذة المفعول.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) اللادوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) "الادوات المالية" بكامل مراحله خلال تموز 2014، ويبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية لتصنيف وقياس الموجودات المالية والالتزامات المالية وبعض العقود لبيع أو شراء اللادوات غير المالية. وقد تم إصدار هذا المعيار لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "تصنيف وقياس اللادوات المالية".

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - ولا تغير جوهرياً - المتطلبات المالية لهذا المعيار كما يلي:

- الجوهرية
- متطلبات الأهمية النسبية
- إمكانية تفصيل أو تجميع البنود في القوائم المالية
- ترتيب الايضاحات
- عرض بنود الدخل الشامل الأخرى الناتجة عن الاستثمارات التي تتبع طريقة حقوق الملكية.

يتم تطبيق هذه المعايير اعتباراً من 1 كانون الثاني 2016.

معيار التقارير المالية الدولية (16) عقود الإيجار

قام مجلس معايير المحاسبة الدولي خلال كانون الثاني 2016 بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) "عقود الإيجار" الذي يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الإيجار.

تشابه متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (16) بشكل جوهري المتطلبات المحاسبية للمؤجر في معيار المحاسبة الدولي رقم (17)، ووفقاً لذلك، يستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية أو عقود إيجار تمويلية، بحيث يقوم بمعالجة هذين النوعين من العقود بشكل مختلف.

يتطلب معيار التقارير المالية الدولية رقم (16) من المستأجر ان يقوم بالاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار التي تزيد مدتها عن 12 شهر، الا اذا كان الاصل ذو قيمة منخفضة. ويتطلب من المستأجر الاعتراف بحقه في استخدام الاصل كموجودات والالتزام الناتج عن دفعات الإيجار كمطلوبات عقود إيجار.

سيتم تطبيق هذه المعايير اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38): توضيح الاساليب المقبولة لاحتساب الاستهلاك والإطفاءات

توضح التعديلات في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) ان الإيرادات تعكس المنفعة الاقتصادية المنحصلة من الاعمال التجارية (التي يكون الاصل جزء منها) بدلا من المنافع الاقتصادية التي استهلك من خلال استخدام ذلك الاصل كنتيجة لذلك لا يجوز استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات باستخدام أساس مبني على الإيرادات. ويمكن استخدام اساس مبني على الإيرادات فقط في ظروف محددة لإطفاء الموجودات غير الملموسة. يتم تطبيق هذه التعديلات بشكل مستقبلي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) - البيع أو المساهمة بموجودات بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة

تناول هذه التعديلات التعارض بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولية رقم (28) عندما يتعلق الأمر بانتهاء السيطرة على الشركة التابعة التي تم بيعها أو المساهمة بها إلى شركة حليفة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات انه يتم الاعتراف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو منح الموجودات المكونة للأعمال التجارية- كما هو معرف في معيار التقارير المالية الدولي رقم (3)- بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشروع المشترك. في حين انه يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن بيع أو المساهمة بالموجودات والتي لا تعتبر مكونة لأعمال تجارية إلي حد الحصة التي لا تمثل حصة المستثمر في الشركة الحليفة أو المشروع المشترك.

يتم تطبيق هذه التعديلات بشكل مستقبلي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (5) - الموجودات المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة

يتم التخلص من الموجودات (أو مجموعات الاستبعاد)، سواء من خلال البيع أو من خلال توزيعها على مالكي المنشأة. يوضح هذا التعديل أن تغيير واحد من أساليب التخلص إلى أخرى لا يعتبر خطة جديدة للتخلص، بل هو استمرار للخطة الأصلية. لذا، لا يوجد أية إعاقة من تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (5). يتم تطبيق هذا التعديل بشكل مستقبلي.

لتحديد مبلغ مخصص ضريبة الدخل. تعتقد إدارة الصندوق بأن هذه التقديرات والإفتراسات معقولة.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الظاهرة في قائمة المركز المالي الموحدة والتي لا يمكن الحصول على قيمتها العادلة من أسواق مالية نشطة، من خلال طرق مناسبة للتقييم تشمل التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة. يتم الحصول على مدخلات التقييم من خلال أسواق يمكن ملاحظتها إن أمكن، وحين لا يكون من المناسب الإعتماد على هذه المدخلات يتم اعتماد درجة من التقديرات والإفتراسات لتحديد القيمة العادلة. تشمل هذه الإفتراسات عوامل تتعلق بالمدخلات التي يتم الإعتماد عليها في تحديد القيمة العادلة كمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات الأخرى. قد تؤثر التغيرات في الإفتراسات على مبالغ القيمة العادلة للموجودات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة.

تدني الشهرة

يعتمد تحديد تدني قيمة الشهرة على تقدير "القيمة قيد الإستخدام" للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها. يتطلب ذلك تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من الوحدات المنتجة للنقد واختيار نسب الخصم لإحساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية المستقبلية.

مخصصات قضائية

تقوم إدارة الصندوق استناداً إلى رأي المستشارين القانونيين لديها بأخذ مخصصات لمواجهة أية التزامات قضائية.

الإستثمارات العقارية

تعتمد الإدارة على تقديرات خبراء عقاريين معتمدين في تقييم الإستثمارات العقارية.

الأسس والتقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام عدة تقديرات وإفتراسات محاسبية تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات وعرض الألتزامات المحتملة كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة. نظراً لاستخدام هذه التقديرات والإفتراسات، قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات، وقد يستدعي ذلك تعديل القيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات في المستقبل.

تشمل الإفتراسات الأخرى والتي تبين مدى تعرض الصندوق للمخاطر الإفتراسات التالية:

- أهداف وسياسات إدارة المخاطر (إيضاح 34)
 - إدارة رأس المال (إيضاح 35)
- فيما يلي تفاصيل الاجتهادات الجوهرية التي قام بها الصندوق وشركاته التابعة:

تدني الموجودات غير المالية

يتحقق التدني عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدة إنتاج النقد عن القيمة المتوقع استردادها، وتمثل القيمة المتوقع استردادها القيمة العادلة بعد تنزيل مصاريف البيع أو القيمة في الاستخدام، أيهما أعلى.

مخصص الذمم والقروض والدفعات المشكوك في تحصيلها

تقدم الشركات التابعة للصندوق خدماتها لقاعدة كبيرة من العملاء ضمن شروط تسهيلات معينة، في حين يقدم الصندوق قروضاً لبعض الشركات الحليفة والمشاريع الإستثمارية. عندما يتوفر لدى إدارة الصندوق وشركاته التابعة أدلة موضوعية بأن بعض هذه الديون لن يتم تحصيلها، فإن إدارة الصندوق وشركاته التابعة تستخدم تقديرات معينة، بناءً على خبرات سابقة، لتحديد مبالغ الديون المشكوك في تحصيلها.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة

تقوم إدارة الصندوق بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة وتقوم بتعديلها، إن لزم الأمر، في نهاية كل سنة مالية.

مخصص ضريبة الدخل

تستخدم إدارة الصندوق وشركاته التابعة تقديرات معينة

ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق المصاريف

يتم قيد المصاريف عند حدوثها وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

مصاريف التمويل

يتم رسمة مصاريف التمويل ذات العلاقة المباشرة بشراء أو إنشاء أو إنتاج موجودات تحتاج لفترة زمنية لتصبح جاهزة للاستعمال أو البيع كجزء من تكلفة هذه الموجودات. يتم قيد جميع مصاريف التمويل الأخرى كمصاريف عند حدوثها. تتكون مصاريف التمويل من الفوائد والتكاليف الأخرى التي يتكبدها الصندوق للحصول على التمويل.

ضريبة الدخل

يقوم الصندوق باقتطاع مخصص لضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني، أو وفقاً للوائح الضريبية نافذة المفعول في البلد الذي تعمل فيه المنشأة وتحقق دخلاً ضريبياً، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (12) والذي يقتضي الاعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة، كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة، كضرائب مؤجلة.

يمثل مصروف ضريبة الدخل الضريبة المستحقة والتي تم احتسابها بناءً على الربح الضريبي للصندوق وشركائه التابعة. قد يختلف الربح الضريبي عن الربح المحاسبي الظاهر في القوائم المالية بسبب إدراج إيرادات غير خاضعة لضريبة الدخل أو مصاريف لا يمكن تنزيلها من ضريبة الدخل. إن مثل هذه الإيرادات أو المصاريف قد تكون خاضعة أو يمكن تنزيلها في السنوات اللاحقة.

تصنيف الموجودات والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة

يقوم الصندوق بعرض الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي الموحدة بناءً على تصنيفها كمتداولة أو غير متداولة. تكون الموجودات متداولة في الحالات التالية:

- من المتوقع أن تتحقق أو أن يكون الهدف من بيعها أو استهلاكها في عمليات التشغيل العادية
- محتفظ بها لغرض المتاجرة
- من المتوقع أن تتحقق خلال فترة اثني عشرة شهراً بعد تاريخ القوائم المالية الموحدة
- النقد والنقد المعادل باستثناء النقد مقيد السحب أو المستخدم لتسديد مطلوبات تستحق خلال فترة تتجاوز اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية الموحدة

تحقق الإيرادات

يتم إثبات الإيرادات عندما يصبح من المرجح تدفق المنافع الاقتصادية على الصندوق وشركائه التابعة وتوفر إمكانية قياس مبالغ الإيرادات بموثوقية، بغض النظر عن تاريخ استلام الدفعات. يقاس الإيراد بالقيمة العادلة للعائد المستلم أو الذي سيتم استلامه مستقبلاً بعد تنزيل الخصومات. كذلك يجب توفر الشروط الخاصة التالية قبل إثبات الإيرادات التالية:

إيرادات بيع العقارات

تتحقق إيرادات بيع العقارات عند انتقال المخاطر الرئيسية ومنافع ملكية العقار إلى المشتري، والتي تكون عادة عند تسليم العقار للمشتري. تتحقق إيرادات فوائد أقساط العقار في الفترة التي تخصها على مدار فترة التقسيط.

إيرادات مبيعات البضائع

تتحقق إيرادات مبيعات البضائع عند انتقال المخاطر الهامة ومنافع الملكية للمشتري.

إيرادات الخدمات الفندقية

تتحقق إيرادات خدمات الغرف وخدمات المرافق الأخرى عندما يصبح من الممكن تقدير العائد من الخدمات المقدمة بشكل موثوق، من خلال الرجوع إلى نسبة استكمال الخدمات المقدمة في تاريخ القوائم المالية.

إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات الفوائد عند تحققها باستخدام طريقة العائد الفعلي، بناءً على المعدل المستخدم لحصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر الإنتاجي المتوقع للموجود المالي نسبة إلى صافي قيمته الدفترية.

إيرادات أرباح الأسهم

تتحقق أرباح أو خسائر تداول الاستثمارات في الموجودات المالية عند إتمام عملية التداول، ويتم الاعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها.

يستخدم الصندوق أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

تم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس، أو يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة ضمن هرم القيمة العادلة كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول للأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

لم يتم الصندوق بإجراء أي تحويلات بين المستويات المذكور أعلاه خلال العامين 2015 و2014.

يتم تكليف مضمينين خارجيين معتمدين لتقييم الموجودات الجوهرية مثل الاستثمارات العقارية، بعد النقاش مع هؤلاء المضمينين الخارجيين، يقوم الصندوق باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد أصناف من الموجودات والمطلوبات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تكون المطلوبات متداولة في الحالات التالية:

- من المتوقع تسديدها ضمن عمليات التشغيل العادية
- محتفظ بها لغرض المتاجرة
- مستحقة الدفع ضمن فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ القوائم المالية الموحدة
- لا يوجد قيود أو شروط لتأجيل تسديد المطلوبات لفترة تتجاوز اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ القوائم المالية الموحدة

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

يتم تصنيف الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة كموجودات ومطلوبات غير متداولة.

قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس القيمة العادلة لمعظم الأدوات المالية وبعض الموجودات غير المالية كالاستثمارات العقارية في تاريخ القوائم المالية الموحدة. يقوم الصندوق أيضاً بالإفصاح عن القيمة العادلة للموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، والتي تشمل مايلي:

- الإفصاح عن آليات التقييم والتقدير والفرصيات الجوهرية (إيضاح 3 و5)
- التسلسل المستخدم لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواتها المالية (إيضاح 32)
- استثمارات عقارية (إيضاح 6)
- الموجودات المالية (إيضاح 10 و11)

القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات أو سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات والمطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للصندوق القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

عند قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية يؤخذ في الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد منافع اقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات أو عن طريق بيعها إلى مشاركين آخرين في السوق الذين بدورهم سيستخدمون هذه الموجودات بالشكل الأمثل.

عقارات وآلات ومعدات

تظهر العقارات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدهن المتراكمة، إن وجدت. تشمل العقارات والآلات والمعدات الكلفة المتكبدة لاستبدال أي من مكونات العقارات والآلات والمعدات ومصارييف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الاعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة عند تحققها. لا يتم استهلاك الأراضي.

يتم احتساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

العمر الإنتاجي (سنوات)

50-33	مباني
10-4	وسائل نقل ومعدات وقطع غيار
5-3	أجهزة ومعدات وأجهزة حاسوب
51-14	أثاث وديكور

يتم شطب أي بند من العقارات والآلات والمعدات وأجزاء جوهريّة منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند في قائمة الدخل الموحدة.

تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها في السنوات اللاحقة إن لزم الأمر.

توحيد الأعمال وشهرة الشراء

يتم قيد عمليات توحيد الأعمال باستخدام طريقة الإستحواذ. تمثل كلفة الإستحواذ مجموع القيمة العادلة للمقابل المالي المدفوع بتاريخ الإستحواذ وقيمة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركات المستحوذ عليها. عند أي توحيد للأعمال يقوم الصندوق بتقييم حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بنسبة حصة الجهات غير المسيطرة إلى صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها. يتم الاعتراف

بمصارييف الإستحواذ ضمن المصارييف الإدارية في قائمة الدخل الموحدة. في حال توحيد الأعمال نتيجة الإستحواذ التدريجي، يتم قياس الإستثمار المصنف سابقاً للشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة في تاريخ الإستحواذ. يتم قيد الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية المصنف سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات الشهرة الناتجة عن شراء الشركات التابعة بالكلفة والتي تمثل الزيادة في المقابل المالي الذي تم تحويله والمبلغ الذي تم قيده لحقوق الجهات غير المسيطرة عن حصة الصندوق في صافي الموجودات والمطلوبات التي تم الحصول عليها من الشركة التابعة. إذا كان المقابل المالي أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات للشركة التابعة، يتم تسجيل الفرق كربح في قائمة الدخل الموحدة.

لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إثبات الشهرة بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدني متراكمة في القيمة الدفترية. لغرض إجراء دراسة حول وجود تدني في القيمة الدفترية للشهرة، يتم توزيع قيمة الشهرة بتاريخ الشراء على الوحدات، أو مجموعة الوحدات المنتجة للنقد، والمتوقع أن تستفيد من عملية توحيد الأعمال، بغض النظر عن كون الموجودات والمطلوبات الأخرى للشركة المستحوذ عليها قد تم توزيعها على هذه الوحدات أم لا.

عند استبعاد أحد الأنشطة التشغيلية ضمن وحدة منتجة للنقد، يتم اعتبار الشهرة المرتبطة بالنشاط التشغيلي المستبعد كجزء من القيمة الدفترية لذلك النشاط لتحديد مبلغ الربح أو الخسارة. يتم تحديد مبلغ الشهرة المستبعد وفقاً لنسبة القيمة الدفترية للنشاط المستبعد إلى صافي القيمة المتبقية من الوحدة المنتجة للنقد.

إستثمارات في شركات حليفة

يتم قيد الإستثمار في الشركات الحليفة باستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للصندوق نفوذ مؤثر عليها، وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الإستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغييرات اللاحقة في حصة الصندوق من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم اظهار حصة الصندوق من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين الصندوق والشركة الحليفة وفقاً لنسبة ملكية الصندوق في الشركة الحليفة.

مشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف المشاريع، والتي تشمل جميع تكاليف تصاميم الإنشاء والأجور المباشرة وجزء من التكاليف غير المباشرة ومصاريف التمويل. عند الانتهاء من تنفيذ المشروع يحول إلى حساب العقارات والآلات والمعدات أو الإستثمارات العقارية أو عقارات جاهزة للبيع حسب توجهات الإدارة.

يتم إجراء دراسة التدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تفوق القيمة الدفترية القيمة المتوقعة استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقعة استردادها.

إستثمارات عقارية

يتم قياس الإستثمارات العقارية مبدئياً بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الإقتناء. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إظهار الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة والتي تعكس ظروف السوق في تاريخ القوائم المالية الموحدة. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للإستثمارات العقارية في قائمة الدخل الموحدة في فترة حدوث التغير مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر الضريبي. يتم تحديد القيمة العادلة بشكل سنوي بالاعتماد على تقارير مخمين معتمدين ومستقلين.

يتم استبعاد الإستثمارات العقارية عند التخلي عنها أو عند إيقافها عن الخدمة بشكل دائم على أن لا يكون هناك توقع لتدفق منفعة اقتصادية مستقبلية نتيجة التخلي عنها. يتم قيد أية أرباح أو خسائر ناتجة من استبعاد الإستثمارات العقارية في قائمة الدخل الموحدة في فترة حدوث الاستبعاد.

يتم التحويل من وإلى حساب الإستثمارات العقارية فقط عند وجود تغير في استخدام العقار. عند التحويل من حساب الإستثمارات العقارية إلى حساب العقارات والآلات والمعدات والمشاريع تحت التنفيذ تكون القيمة العادلة في تاريخ التحويل (حدوث التغير في الاستخدام) هي الكلفة المفترضة لهذه الإستثمارات العقارية عند قيد العمليات المحاسبية اللاحقة. كذلك، عند التحويل من حساب العقارات والآلات والمعدات إلى الإستثمارات العقارية، يقوم الصندوق بقيد هذه الممتلكات وفقاً للسياسة المحاسبية المعتمدة للممتلكات والآلات والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للصندوق، عند الضرورة تقوم الشركة بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للصندوق.

يقوم الصندوق في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة الإستثمارات في الشركات الحليفة. في حال وجود مثل هذه الأدلة، يقوم الصندوق باحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للإستثمار والقيمة المتوقعة إستردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

عند الاستحواذ التدريجي للشركات الحليفة، يتم قياس الحصة المملوكة للصندوق بتاريخ استحواذ الصندوق على نفوذ مؤثر في الشركة الحليفة بالقيمة العادلة ويتم قيد أية فروقات ناتجة في قائمة الدخل الموحدة.

إستثمارات في مشاريع مشتركة

المشاريع المشتركة تمثل أحد أنواع الترتيبات المشتركة والتي تعود فيها الحقوق في صافي موجودات المشروع المشترك إلى الجهات التي تمتلك السيطرة المشتركة. تتمثل السيطرة المشتركة بالحق التعاقد في المشاركة في السيطرة على المشروع المشترك، والذي يتمثل في اتخاذ قرارات الأنشطة التشغيلية بالإجماع بين الجهات التي تمتلك السيطرة المشتركة.

يتم قيد الاستثمار في المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية. حيث، تظهر الاستثمارات في المشاريع المشتركة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليها التغيرات اللاحقة في حصة الصندوق من صافي موجودات المشاريع المشتركة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء المشاريع المشتركة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم قيد حصة الصندوق من نتائج أعمال المشاريع المشتركة في قائمة الدخل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين الصندوق والمشروع المشترك إلى حد حصة الصندوق في المشروع المشترك.

إن السنة المالية للمشاريع المشتركة هي ذات السنة المالية للصندوق. تستخدم المشاريع المشتركة نفس السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الصندوق فيما يتعلق بالمعاملات ذات الطبيعة المتشابهة. يقوم الصندوق في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة المشاريع المشتركة. عند وجود مثل هذه الأدلة، يقوم الصندوق باحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق ما بين القيمة الدفترية للإستثمار والقيمة المتوقعة استردادها، ويتم تسجيل هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

إستثمارات في موجودات مالية

يتم تصنيف الموجودات المالية الخاضعة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو قروض ممنوحة وذمم مدينة أو موجودات مالية متوفرة للبيع. يحدد الصندوق تصنيف الموجودات المالية عند الإقتناء.

يتم قيد الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة ويتم إضافة مصاريف الإقتناء المباشرة، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي يتم قيدها بشكل مبدئي بالقيمة العادلة.

يتم قيد عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المالية في تاريخ الصفقة وهو تاريخ الإلتزام بشراء أو بيع الموجودات المالية. إن عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المالية هي تلك التي يتم فيها تحويل الموجودات المالية خلال الفترة المحددة وفقاً للقوانين أو وفقاً لما هو متعارف عليه في أنظمة السوق.

المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل الموحدة وفي حال وجود تدن في قيمتها يتم إعادة قيد الخسائر المقيدة سابقاً ضمن احتياطي الموجودات المالية المتوفرة للبيع في قائمة الدخل الموحدة وتخفيض احتياطي الموجودات المالية المتوفرة للبيع بقيمة التدني التي تم قيدها.

يقوم الصندوق بإعادة تقييم تصنيف الموجودات المالية المتوفرة للبيع فيما إذا كانت النية لبيع هذه الإستثمارات المالية في المستقبل القريب لا زالت قائمة. في حال عدم القدرة على بيع هذه الإستثمارات نتيجة لعدم توفر سوق نشط أو حدوث تغيير جوهري في نية الإدارة لبيع هذه الإستثمارات في المستقبل القريب، يمكن لإدارة الصندوق أن تقوم بإعادة تصنيف هذه الموجودات المالية في حالات نادرة جداً إلى أي فئة أخرى بالاعتماد على طبيعة الموجود المالي.

يتم إدراج الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالكلفة عندما لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة يعتمد عليها.

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

إن الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة والتي يستحق عليها دفعات محددة أو يمكن تحديدها والتي تستحق بتاريخ محدد ولدى الصندوق النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق. يتم قيد هذه الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الإقتناء ولاحقاً، يتم قيدها بالكلفة المطفأة، باستخدام طريقة العائد الفعلي، بعد تنزيل أية خسائر تدني متراكمة.

يتم احتساب الكلفة المطفأة مع الأخذ بالإعتبار أية علاوة أو خصم عند الشراء ويتم قيد إطفاء العلاوة أو الخصم في قائمة الدخل الموحدة.

قروض ممنوحة وذمم مدينة

تعتبر القروض الممنوحة والذمم المدينة موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير متداولة في أسواق مالية نشطة. بعد الاعتراف المبدئي، يعاد قياس قيمة هذه الموجودات بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي، بعد تنزيل التدني. يتم احتساب الكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة على الشراء والرسوم والمصاريف الأخرى والتي تشكل جزءاً من العائد الفعلي.

استبعاد الموجودات المالية

يتم استبعاد الموجودات المالية عند إنتهاء الحق التعاقدي للانتفاع من التدفقات النقدية لهذه الموجودات، أو عند تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر وعوائد الملكية إلى منشأة أخرى. في حال لم يقم الصندوق بتحويل أو

لاحقاً للإعتراف المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية وفقاً لتصنيفها كما يلي:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تصنف الموجودات المالية للمتاجرة ضمن بند "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل". يتم تصنيف الموجودات المالية كموجودات مالية للمتاجرة في حال وجود النية لبيع أو إعادة شراء هذه الموجودات في المستقبل القريب. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للموجودات المالية للمتاجرة في قائمة الدخل الموحدة في فترة حدوث هذا التغيير.

الموجودات المالية المتوفرة للبيع

تشمل الإستثمارات في الموجودات المالية المتوفرة للبيع الإستثمار في أدوات الدين وأدوات الملكية. أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية متوفرة للبيع هي تلك الموجودات التي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة خلال قائمة الدخل. أدوات الدين المصنفة كموجودات مالية متوفرة للبيع هي تلك الموجودات التي يتم الإحتفاظ بها لفترة غير محددة والتي قد يتم بيعها وفقاً للاحتياجات السيولة أو نتيجة للتغيرات في العوامل السوقية.

لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إعادة تقييم الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة ويتم قيد التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة ضمن احتياطي الموجودات المالية المتوفرة للبيع حتى يتم التخلص من الموجود المالي، وعندها يتم قيد الأرباح والخسائر المقيدة سابقاً ضمن احتياطي الموجودات

تنزيل أي مخصصات للذمم المشكوك في تحصيلها. يتم احتساب مخصص للذمم المشكوك بها عندما يصبح من غير المرجح تحصيل كامل أو جزء من المبلغ. تُشطب الديون المعدومة عند تحديدها.

المستحق من جهات مانحة

تظهر المستحقات من جهات مانحة بقيمة التعهد غير المشروط بعد تنزيل المبالغ المستلمة والتعهدات غير القابلة للتحويل. يتم تقدير التعهدات غير القابلة للتحويل عندما يصبح من غير المرجح تحصيل كامل مبلغ التعهد غير المشروط.

نقد وودائع لدى البنوك

لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يشمل النقد والنقد المعادل النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل تستحق خلال فترة ثلاثة شهور أو أقل، بعد تنزيل النقد مفيد السحب.

ذمم دائنة

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ مستحقة السداد في المستقبل مقابل البضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

قروض طويلة الأجل

يتم قيد القروض طويلة الأجل مبدئياً بالقيمة العادلة بعد تنزيل أية تكاليف مباشرة. ويعاد لاحقاً تقييمها بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. تظهر الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تخلي الجهة المقرضة عن القروض طويلة الأجل في قائمة الدخل الموحدة.

يتم احتساب الكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة على الشراء والرسوم والمصاريف الأخرى التي تشكل جزءاً من العائد الفعلي. يتم قيد الإطفاء الناتج عن استخدام طريقة العائد الفعلي ضمن قائمة الدخل الموحدة.

تقاص الأدوات المالية

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

إبقاء كل المخاطر والعوائد الأساسية وأبقى السيطرة على الأصول المحولة، يسجل الصندوق حصته المتبقية في الموجودات ويسجل المطلوبات بقيمة المبالغ المتوقع دفعها. إذا أبقى الصندوق كل المخاطر والعوائد الأساسية لملكية الموجودات المالية المحولة، يستمر الصندوق في تسجيلها وتسجيل أيضاً ضمانات الديون للمبالغ المقبوضة معها.

تدني قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم في تاريخ القوائم المالية الموحدة لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت تدني موجودات مالية محددة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات أية خسارة تدني ضمن قائمة الدخل الموحدة.

- الموجودات الظاهرة بالكلفة المطفأة، يمثل التدني الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.
- أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية متوفرة للبيع - يتضمن الدليل الموضوعي انخفاض القيمة الجوهرية أو طويل الأمد. يتم قياس جوهرية الانخفاض بالرجوع إلى الكلفة الأصلية للاستثمار، ويتم قياس طول أمد الانخفاض بالرجوع إلى الفترة التي انخفضت خلالها القيمة العادلة عن القيمة الأصلية. يمثل التدني الفرق بين الكلفة الأصلية والقيمة العادلة، بعد تنزيل أية خسارة تدني معترف بها سابقاً ضمن قائمة الدخل الموحدة. لا يتم عكس خسائر التدني المقيدة سابقاً على أدوات الملكية من خلال قائمة الدخل الموحدة، وإنما يتم قيد الإرتفاع في القيمة العادلة على الموجودات المالية التي تم قيد التدني في قيمتها سابقاً من خلال قائمة الدخل الشامل الموحدة.
- أدوات الدين المصنفة كموجودات مالية متوفرة للبيع - يمثل التدني الفرق بين الكلفة المطفأة والقيمة العادلة، بعد تنزيل أية خسارة تدني معترف بها سابقاً ضمن قائمة الدخل الموحدة.

عقارات جاهزة للبيع

تظهر العقارات الجاهزة للبيع بالكلفة بعد تنزيل التدني في قيمتها الدفترية، تشمل كلفة العقارات الجاهزة للبيع إجمالي كلفة الإنشاءات والدراسات والتصاميم الهندسية ومصاريف التمويل والأراضي المقام عليها العقارات، بالإضافة إلى المصاريف غير المباشرة.

الذمم المدينة

تظهر الذمم المدينة بمبلغ الفواتير الصادرة للعملاء بعد

مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على الصندوق وشركاته التابعة أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق على أن تكون كلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية الموحدة للصندوق بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة الأساس للصندوق. تحدد الشركات التابعة للصندوق عملات الأساس الخاصة بها. يتم قياس البنود المتضمنة في القوائم المالية للشركات التابعة باستخدام عملة الأساس لهذه الشركات.

الإيجارات

يعتمد تحديد فيما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يحتوي في جوهره على اتفاق إيجار في تاريخه سواء كان تحقيق شروط العقد يعتمد على استخدام الأصول أو ينقل الحق في استخدام الأصول.

الحركات والأرصدة

يقوم الصندوق وشركاته التابعة بتحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة إلى عملة الأساس الخاصة بكل شركة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

الصندوق كمستأجر

يتم رسملة عقود التأجير التمويلي والتي تنقل إلى الصندوق مخاطر ومنافع الملكية على أساس القيمة العادلة للمأجور أو القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات عقد التأجير التمويلي، أيهما أقل. توزع دفعات عقد التأجير بين تكاليف التمويل وبين المبلغ الذي يخصم من قيمة التزامات عقود التأجير التمويلية وذلك لتحقيق معدل فائدة ثابت على الرصيد المتبقي للالتزامات. يتم قيد تكاليف التمويل مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية وتلك التي تستحق القبض أو الدفع بالعملات الأخرى في نهاية السنة إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. تظهر فروقات التحويل من ربح أو خسارة في قائمة الدخل الموحدة، باستثناء الموجودات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى والتي يتم قيد التغيير في قيمتها في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

يتم استهلاك أي مأجور تمت رسملته على العمر الإنتاجي المتوقع أو فترة عقد التأجير التمويلي، أيهما أقل.

الشركات التابعة للصندوق

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة، التي تصدر قوائمها المالية بعملة غير الدولار الأمريكي، إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. ويتم تحويل بنود قائمة الدخل لهذه الشركات إلى الدولار الأمريكي وفقاً لمعدل أسعار الصرف خلال السنة. يتم قيد الفروقات الناتجة عن التحويل في بند خاص ضمن قائمة الدخل الشامل الموحدة.

عقود التأجير التشغيلية هي التي بموجبها يحتفظ المؤجر بجميع المخاطر والمنافع الرئيسية لملكية الموجودات المؤجرة. يتم إثبات مدفوعات عقد التأجير التشغيلي كمصروف ضمن قائمة الدخل الموحدة على أساس القسط الثابت على فترة التأجير.

الصندوق كمؤجر

يتم تصنيف عقود التأجير التي لا ينقل فيها الصندوق إلى المستأجر مخاطر ومنافع الملكية كعقود تأجير تشغيلية. يتم إضافة التكاليف التي يتم تكبدها في مفاوضات عقود التأجير التشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها كإيرادات إيجار على فترة عقد التأجير.

توزيعات أرباح مدفوعة

يقوم الصندوق بالاعتراف بمطلوبات مقابل التوزيعات النقدية الموافق عليها من قبل المساهم في اجتماع الهيئة العامة، ويتم الاعتراف بهذا المبلغ في قائمة حقوق الملكية.

4. عقارات وأثاث ومعدات

المجموع	الأوب الك دولار أمريكي					
	أثاث وتنجيد	أجهزة ومعدات وأدوات حاسوب	رسائل فاكس ومعدات وظيفة غير	مباني	أرضي	
105,184	4,323	5,529	42,933	39,576	12,823	كما في 1 كانون الثاني 2015
5,299	755	1,531	1,001	1,087	925	إسقاطات
5,617	-	-	-	4,802	815	محمول من مشروع تحت التنفيذ (بصاح 7)
(1,615)	(1,193)	(15)	(407)	-	-	إستراتيجيات
(14)	-	-	-	(9)	(5)	فروقات عملة
114,471	3,885	7,045	43,527	45,456	14,558	كما في 31 كانون الأول 2015
28,332	1,694	2,731	12,098	11,283	526	الاستهلاك المتراكم والتبني
6,524	442	624	4,561	897	-	كما في 1 كانون الثاني 2015
(1,180)	(818)	(14)	(348)	-	-	الإستهلاك للسنة
(2)	-	-	-	(2)	-	إستحداث
33,674	1,318	3,341	16,311	12,178	526	فروقات عملة
80,797	2,567	3,704	27,216	33,278	14,032	صافي القيمة الاقترية

- تم توزيع جزء من مصروف الاستهلاك بمبلغ 4,891,000 دولار أمريكي على المصاريف التشغيلية لعام 2015.
- تتضمن العقارات والأثاث والمعدات موجودات بقيمة تقوية 4,909,000 دولار أمريكي مروحية لصالح بترك محمية واقعية كضمان مقابل قروض (بصاح 21).

البيانات المالية القوائم المالية الموحدة

الأرباب الفرب دولار أمريكي						
المجموع	الثات ونيفور	أجهزة ومعدات وأجهزة حاسوب	وسائل نقل ومعدات وقطع غيار	مباني	أرضي	
118,012	4,533	5,400	62,669	32,204	13,206	2014 كما في 1 كانون الثاني إحصائيات
3,317	24	636	1,578	1,062	17	محول من مشاريع تحت التنفيذ (إيضاح 7)
7,161	54	175	-	7,232	-	إستثمارات
(22,544)	(288)	(682)	(21,314)	(260)	-	فروقات صالة
(1,062)	-	-	-	(662)	(400)	2014 كما في 31 كانون الأول
105,181	4,323	5,529	42,933	39,576	12,823	الإستهلاك المراكز والتلفي كما في 1 كانون الثاني 2014 الإستهلاك لسنة إستثمارات فروقات صالة
44,215	1,481	2,588	28,896	10,724	526	صافي القيمة التقديرية
6,027	427	574	4,410	616	-	2014 كما في 31 كانون الأول
(21,859)	(214)	(431)	(21,208)	(6)	-	2014 كما في 31 كانون الأول
(51)	-	-	-	(51)	-	
28,332	1,694	2,731	12,098	11,283	526	
76,852	2,629	2,798	30,835	28,293	12,297	

- تم توزيع جزء من مصروف الاستهلاك بمبلغ 4,727,000 دولار أمريكي على المصاريف التشغيلية لسنة 2014.
- تتضمن المراكم والآلات والمعدات موجودات بقيمة تقديرية 47,982,000 دولار أمريكي، مبرونة لتسليح بنك محلية وأجنبية كضمان مقابل فروع (إيضاح 21).

5. الشهرة

تقدير معدل النمو: يعتمد معدل النمو على قيمة نتائج قطاع الأعمال بعد فترة الموازنة المعلنة. لتحديد معدلات النمو المناسبة، تم الأخذ بالاعتبار القوى التنافسية المتوقع أن تسود بعد فترة الموازنة المعلنة.

بالنسبة لتقدير "القيمة قيد الاستخدام" لكل قطاع أعمال فإن إدارة الصندوق تعتقد بأنه لا يوجد تغير ممكن ومعقول في الفرضيات الرئيسية السابقة قد يؤدي إلى زيادة القيمة الدفترية لقطاع الأعمال عن القيمة قيد الاستخدام.

لغرض دراسة تدني قيمة الشهرة، تم توزيع قيمة الشهرة الناتجة عن شراء الشركات التابعة على وحدتين منتجتين للنقد والتي تمثل أيضاً جزءاً من قطاعات أعمال الصندوق:

الأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
25,604	25,604	التجارة والنقل
917	917	السياحة
26,521	26,521	

التجارة والنقل

تم تحديد القيمة المتوقع استردادها لوحدة التجارة والنقل بناءً على "القيمة قيد الاستخدام" وفقاً للتدفقات النقدية المتوقعة لفترة خمس سنوات من خلال موازنات مالية مستقبلية تم اعتمادها من قبل إدارة الصندوق. تم استخدام معدل خصم قبل الضريبة بمقدار 12.8% للتدفقات النقدية خلال الخمس سنوات القادمة. تم استخدام معدل لنمو التدفقات النقدية المتوقعة لفترة ما بعد الخمس سنوات بمقدار 1%.

السياحة

تم تحديد القيمة المتوقع استردادها لوحدة القطاع السياحي بناءً على "القيمة قيد الاستخدام" وفقاً للتدفقات النقدية المتوقعة لفترة خمس سنوات من خلال موازنات مالية مستقبلية تم اعتمادها من قبل إدارة الصندوق. تم استخدام معدل خصم قبل الضريبة بمقدار 11.6% للتدفقات النقدية خلال الخمس سنوات القادمة.

الفرضيات الرئيسية المستخدمة في احتساب القيمة قيد الاستخدام

إن احتساب القيمة قيد الاستخدام لجميع قطاعات الأعمال يخضع لحساسية معدل الخصم المستخدم ومعدل نمو التدفقات النقدية للفترات ما بعد فترة الموازنات:

معدل الخصم: يعكس معدل الخصم تقديرات الإدارة للمخاطر المرتبطة بقطاع الأعمال، مع الأخذ بالاعتبار قيمة الوقت وأيضاً المخاطر الخاصة بالموجودات التي لم يتم تضمينها بتقديرات التدفقات النقدية. يعتمد احتساب معدل الخصم على عوامل ذات علاقة بالصندوق وقطاع الأعمال وهو مشتق من المعدل المرجح لكلفة رأس المال. يعتمد احتساب المعدل المرجح لكلفة رأس المال على تكلفة الإقراض وتكلفة رأس المال. يتم احتساب تكلفة رأس المال بناءً على العائد المتوقع على الاستثمار ويعتمد احتساب تكلفة الإقراض على اقتراضات الصندوق الخاضعة للفائدة والتي يلتزم الصندوق بتسديدها. يتم ادراج المخاطر الخاصة بالقطاع من خلال استخدام معاملات بيتا (Beta) بشكل منفرد. يتم تقييم معاملات بيتا بشكل سنوي باستخدام معلومات سوقية متوفرة.

6. استثمارات عقارية

لقد كانت الحركة على الاستثمارات العقارية خلال السنة كما يلي:

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
66,224	72,556	الرصيد في بداية السنة
13,274	6,962	الإضافات
(2,751)	(2,521)	بيع استثمارات عقارية
(11,844)	(10,561)	محول إلى مشاريع تحت التنفيذ
7,653	1,894	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
72,556	68,330	الرصيد في نهاية السنة

7. مشاريع تحت التنفيذ

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
47,793	52,529	رصيد بداية السنة
9,649	7,823	إضافات
(9,130)	(8,190)	مشاريع تحت التنفيذ مباحة
(166)	(21,920)	محول إلى عقارات جاهزة للبيع
(7,461)	(5,617)	محول إلى عقارات وآلات ومعدات
11,844	10,561	محول من استثمارات عقارية
52,529	35,186	رصيد نهاية السنة

تشمل المشاريع تحت التنفيذ المشاريع التالية:

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
15,279	14,890	مشروع تطوير أرض الإرسال
-	10,561	مشروع تطوير أرض سردا
6,307	4,545	مشروع تطوير أرض التويجمة
10,465	2,482	مشروع ضاحية الريحان وأنجان
-	2,193	مشروع تطوير أرض الماصيون
20,408	-	مشروع برج عمار
70	515	مشاريع أخرى
52,529	35,186	

8. استثمارات في شركات حليفة

يمثل هذا البند استثمارات في شركات حليفة عاملة في فلسطين كما يلي:

القيمة الدفترية		نسبة الملكية		
2014	2015	2014	2015	
لأقرب ألف دولار أمريكي	لأقرب ألف دولار أمريكي	%	%	
25,467	23,719	34.03	34.03	شركة موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (مدرجة)
21,111	23,087	34.18	34.18	شركة البنك الإسلامي الفلسطيني (مدرجة)
15,452	18,518	20.20	23.53	شركة المربية الفلسطينية للاستثمار - أيلك (مدرجة)
14,167	14,438	21.23	21.23	شركة البنك الإسلامي العربي (مدرجة)
8,729	9,163	20.63	20.63	شركة فلسطين للاستثمار الصناعي (مدرجة)
5,810	5,408	28.25	28.25	شركة فلسطين للاستثمار السياحي
4,050	4,050	40.30	40.30	شركة الضيافة المقنسة للفنادق والإسجمام
3,874	3,782	39.64	39.64	شركة فلسطين لتوريد الطاقمة
703	2,528	33.33	33.33	شركة الإجارة الفلسطينية المساهمة الخصوصية المحدودة
-	3,874	-	20.23	شركة المرسى العربية للفنادق (مدرجة)
4,145	3,734	43-27	43-27	أخرى
103,508	112,301			

- بلغت القيمة السوقية لاستثمارات الصندوق المدرجة في بورصة فلسطين كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 146,677,471 دولار أمريكي.
- يشمل استثمار الصندوق في شركة موبايل الوطنية 77,658,000 سهماً بقيمة سوقية 66,009,000 دولار أمريكي مرهونة لصالح بنوك مقابل قرض تجمع بنكي حصلت عليه شركة موبايل الوطنية.
- قامت إحدى الشركات التابعة للصندوق خلال عام 2015 بشراء حصص في شركة المؤسسة العربية للفنادق لتصل نسبة ملكية الصندوق في رأس مال الشركة كما في 31 كانون الأول 2015 إلى 20.23%. تعتقد إدارة الصندوق بأن لها نفوذاً مؤثراً على الشركة، لذلك، تم تصنيف الإستثمار كإستثمار في شركة حليفة.
- قامت إحدى الشركات التابعة للصندوق خلال عام 2015 بشراء حصص إضافية في الشركة العربية الفلسطينية للإستثمار - أيلك لتصل نسبة ملكية الصندوق في رأس مال الشركة كما في 31 كانون الأول 2015 إلى 23.53%.

9. استثمار في مشروع مشترك

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
4,087	3,694	قصر المؤتمرات
4,087	3,694	

تأسست شركة قصر المؤتمرات في البرك السليمانية (الشركة) كشركة مساهمة خصوصية محدودة برأس مال يتألف من 1,000,000 سهم بقيمة إسمية دولار واحد لكل سهم، يمتلك الصندوق 50% من أسهم الشركة، يتم إدارة الشركة بشكل مشترك بالتعاون مع شركة اتحاد المقاولين (أثينا). تعمل الشركة على إدارة قصر المؤتمرات في مدينة بيت لحم.

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة بإستثمار الصندوق في قصر المؤتمرات:

لأقرب ألف دولار أمريكي		
شركة قصر المؤتمرات		
2014	2015	
12,122	10,862	قائمة المركز المالي للمشروع المشترك
342	310	موجودات غير متداولة
(1,632)	(1,010)	موجودات متداولة
(2,658)	(2,774)	مطلوبات غير متداولة
		مطلوبات متداولة
8,174	7,388	حقوق الملكية العائدة لمساهمي المشروع المشترك
4,087	3,694	حصة الصندوق
4,087	3,694	القيمة الدفترية للاستثمار
		الإيرادات ونتائج الأعمال
302	470	إيرادات
(1,896)	(1,059)	نتائج الأعمال
(948)	(530)	حصة الصندوق من نتائج الأعمال

10. موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
11,962	10,876	سندات دين مدرجة في أسواق مالية محلية وإقليمية
3,900	3,900	سندات دين مطلوبة غير مدرجة
15,862	14,776	

تراوحت نسبة الفائدة على الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق من 2.5% إلى 7.6% وتستحق خلال فترة تتراوح من سنة إلى 8 سنوات.

بلغت القيمة السوقية لسندات الدين المدرجة 10,952,000 دولار أمريكي و12,088,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و2014، على التوالي.

11. موجودات مالية متوفرة للبيع

تأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
157,806	175,677	أسهم مدرجة في الأسواق المالية
52,387	54,428	مخافز استثمارية مدرجة
7,362	6,993	أسهم غير مدرجة في الأسواق المالية*
217,555	237,098	

* تظهر الأسهم غير المدرجة في الأسواق المالية بالكلفة لعدم القدرة على تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق بسبب عدم إمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. تعتقد إدارة الصندوق بأن القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

فيما يلي ملخص الحركة على احتياطي موجودات مالية متوفرة للبيع:

لاقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
32,440	28,654	رصيد بداية السنة
(6,457)	(8,369)	صافي التغير في القيمة العادلة
5,341	-	ضرائب مؤجلة متعلقة ببندو الدخل الشامل الأخرى
(4,766)	(5,696)	أرباح بيع محققة في قائمة الدخل الموحدة
2,096	3,702	خسائر ثغني موجودات مالية متوفرة للبيع ثم قيدها في قائمة الدخل الموحدة
28,654	18,291	رصيد نهاية السنة

12. موجودات مالية أخرى

تأقرب ألف، دولار أمريكي		
2014	2015	
45,800	45,800	دفعه مقدمة على حساب استثمارات*
9,608	10,278	فروض ممنوحة**
55,408	56,078	

* استناداً لكتاب وزارة المالية بتاريخ 28 حزيران 2010، تم اعتبار مبلغ 45.8 مليون دولار أمريكي كدفعه مقدمة على حساب الاستثمار في شركة موبايل الوطنية (شركة خليفة)، والتي قام الصندوق بدفعها خلال سنوات سابقة على حساب جاري المساهم، حيث تمثل هذه الدفعه حصة الصندوق المتبقية من ترخيص المشغل الثاني والمدفوعة مقدماً لوزارة الاتصالات، لحين حصول شركة موبايل الوطنية على الترددات المطلوبة وفقاً للاتفاقية الموقعة مع وزارة الاتصالات الفلسطينية.

البيانات المالية القوائم المالية الموحدة

* * يشمل هذا البند قروض ممنوحة للأطراف التالية:

لأغرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
2,150	2,150	شركة موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات *
2,735	2,056	المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية - قاتن **
1,500	1,200	البنك البريكي اللاتينية القدس
-	730	شركة فلسطين للإستثمار السياحي ***
620	620	شركة المؤسسة العربية لتغانيق
-	500	شركة أصالة للتنمية والإقراض ****
607	470	صندوق التنمية الفلسطيني
406	406	شركة الممثل للإستثمارات السياحية
885	1,231	أخرى
705	915	فوات مستحقة على القروض
<u>9,608</u>	<u>10,278</u>	

* يستحق على القرض الممنوح لشركة موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات فائدة بمقدار سعر الإقراض في أسواق لندن (ليبور) مضافاً إليه نسبة 5.85%، ويسدد بموجب دفعة واحدة في

31 كانون الأول 2014، أو ستة أشهر بعد تاريخ سداد كل أو جزء من القروض ذات الأفضلية في السداد والتي تكون موبايل الوطنية طرفاً فيها، أيهما يأتي لاحقاً.

** تم خلال عام 2013 منح المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية - فاتن قرض بقيمة 3 مليون دولار أمريكي، يستحق على القرض فائدة بنسبة 5%، يسدد القرض مع الفوائد المستحقة عليه بموجب تسع دفعات نصف سنوية بفترة سماح عام واحد من تاريخ منح القرض.

*** تم خلال العام منح شركة فلسطين للإستثمار السياحي قرض بقيمة 0.73 مليون دولار أمريكي، يستحق على القرض فائدة بنسبة 7.5%، يسدد القرض مع الفوائد المستحقة عليه بموجب دفعة واحدة بعد عامين من تاريخ منح القرض.

**** تم خلال العام منح شركة أصالة للتنمية والإقراض قرض بقيمة 0.5 مليون دولار أمريكي، يستحق على القرض فائدة بنسبة 5%، يسدد القرض مع الفوائد المستحقة عليه بموجب سبع دفعات نصف سنوية بفترة سماح عام واحد من تاريخ منح القرض.

تتراوح يتراوح سعر الفائدة على بقية القروض من 1% إلى 7.5% وتستحق هذه القروض خلال فترة تتراوح من سنة إلى عشر سنوات.

13. عقارات جاهزة للبيع

يمثل هذا البند كلفة وحدات سكنية تم تحويلها من بند مشاريع تحت الإنشاء إلى بند عقارات جاهزة للبيع بعد الانتهاء من أعمال البناء والتجهيز الخاصة بها حيث أصبحت جاهزة للبيع. فيما يلي الحركة على هذا الحساب خلال السنة:

لأغرب ألف ، دولار أمريكي		
2014	2015	
10,726	7,367	رصيد بداية السنة
166	21,920	محول من مشاريع تحت التنفيذ
(3,525)	(2,327)	وحدات سكنية مباعه
<u>7,367</u>	<u>26,960</u>	رصيد نهاية السنة

تتضمن العقارات الجاهزة للبيع عقارات بقيمة دفترية 22,915,000 دولار أمريكي مرهونة لصالح بنوك محلية وإقليمية كضمان مقابل قروض (إيضاح 21).

14. ذمم مدينة

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
20,801	25,735	ذمم تجارية
15,061	25,401	شيكات برسم التحصيل
11,305	11,305	شركة كب هولدنغ
1,477	1,498	هيريت تريبنج سنتر
1,141	1,031	أخرى
49,785	64,970	
(14,634)	(13,718)	مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها
35,151	51,252	

فيما يلي الحركة على مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها خلال السنة:

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
15,046	14,634	الرصيد في بداية السنة
86	65	التخصيص خلال السنة
(32)	(1,003)	المسترد خلال السنة
(466)	22	فروقات عملة
14,634	13,718	الرصيد في نهاية السنة

بلغ إجمالي الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها والمخصص لها مبلغ 13,718,000 و 14,634,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و 2014، على التوالي. فيما يلي ملخص تعميم الذمم المدينة غير متدنية القيمة كما في 31 كانون الأول 2015 و 2014:

لأقرب ألف دولار أمريكي					
ذمم مستحقة وغير متدنية القيمة			ذمم غير مستحقة وغير متدنية القيمة	المجموع	
أكثر من 181 يوم	91 يوم	أقل من 90 يوم	متدنية القيمة		
2,512	10,051	13,561	25,128	51,252	2015
3,375	11,669	4,405	15,702	35,151	2014

في تقدير إدارة الشركات التابعة فإنه من المتوقع تحصيل الذمم غير متدنية القيمة بالكامل. تقوم الشركات التابعة بالحصول على ضمانات مقابل بعض هذه الذمم المدينة.

15. موجودات متداولة أخرى

لأقرب ألف، دولار أمريكي		
2014	2015	
2,684	8,633	مستحق من شركات وساطة
6,463	6,532	مستحق من ضريبة القيمة المضافة
4,608	4,373	ذمم مانحين*
4,291	3,941	دفعات مقدمة
4,611	1,175	تأمينات نقدية
-	514	توزيعات أرباح غير مقبوضة
662	503	فوائد مستحقة
489	335	ذمم موظفين
160	266	مصاريف مدفوعة مقدماً
-	126	دفعات مقدمة لدائرة ضريبة الدخل (إيضاح 25)
1,416	1,555	أخرى
25,384	27,953	
(2,589)	(2,584)	مخصص موجودات مشكوك في تحصيلها
22,795	25,369	

* يمثل هذا البند ذمم مستحقة من مانحين. تهدف هذه المنح لتطوير القطاع الخاص في مدينة القدس خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (إيضاح 24).

فيما يلي الحركة على مخصص موجودات مشكوك في تحصيلها خلال السنة:

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
2,540	2,589	الرصيد في بداية السنة
89	-	التخصيص خلال السنة
(40)	(5)	فروقات عملة
2,589	2,584	الرصيد في نهاية السنة

16. نقد وودائع لدى البنوك

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
18,494	13,295	نقد في الصندوق وأرصدة جارية لدى البنوك
86,413	46,949	ودائع لأجل لدى البنوك
104,907	60,244	

بلغ معدل الفوائد خلال عامي 2015 و2014 على الودائع للأجل 2.33% و 2.08% للودائع بالدولار الأمريكي و 3.96% و 4.04% للودائع بالدينار الأردني و 1.54% و 1.51% للودائع بالريال القطري، على التوالي.

يشتمل النقد والنقد المعادل نقد مقيد السحب كضمان للوفاء ببعض المعاملات البنكية بمبلغ 3,378,000 دولار أمريكي ومبلغ 2,326,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و2014، على التوالي.

للغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة، يتألف النقد والنقد المعادل كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 من التالي:

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
18,494	13,295	نقد في الصندوق وأرصدة جارية لدى البنوك
86,413	46,949	ودائع لأجل لدى البنوك
104,907	60,244	
(20,968)	(2,398)	ودائع تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر
(2,326)	(3,378)	نقد مقيّد السحب
81,613	54,468	

17. رأس المال المدفوع

يمثل رأس المال المدفوع القيمة العادلة لصافي الموجودات التي تم تحويلها من قبل المساهم بتاريخ التحويل حسب تقارير التقييم المعدة من قبل ستاندرد آند بورز. وافقت الهيئة العامة بتاريخ 16 أيار 2011 على زيادة رأس مال الصندوق ليصبح 625 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 51 مليون دولار أمريكي وذلك من خلال رسملة جزء من الأرباح المدورة للصندوق.

18. حساب جاري المساهم

يمثل هذا البند الحساب الجاري بين الصندوق والمساهم وهو غير خاضع للفائدة أو تاريخ استحقاق محدد. فيما يلي تفاصيل هذا الحساب:

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
47,925	42,059	ذمم أراضي
8,000	5,000	توزيعات أرباح مرحلية (إيضاح 20)
39,644	35,177	ذمم طيران
6,985	9,157	أخرى
102,554	91,393	

19. الإحتياطيات

إحتياطي إجباري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله بنسبة 10% من الأرباح السنوية الصافية وفقاً لقانون الشركات الفلسطيني وهو غير قابل للتوزيع على المساهم.

إحتياطي إختياري

بناءً على توصية مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 14 تموز 2009، يتم اقتطاع احتياطي إختياري بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية ابتداءً من عام 2009، وذلك لتمويل مشاريع لدعم التنمية الاقتصادية في فلسطين، بدأ الصندوق خلال عام 2011 بدعم عدة مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم تطبيقاً لهذا القرار.

20. الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها

قرر مجلس الإدارة بتاريخ 19 أيار 2015 توزيع أرباح مرحلية بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي عن أرباح الصندوق لعام 2015 على أن يتم اعتماد المبلغ المذكور في أول اجتماع للهيئة العامة العادية للصندوق خلال عام 2016.

قررت الهيئة العامة في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 14 أيار 2015 اعتماد مبلغ 8 مليون دولار أمريكي والتي تم توزيعها كأرباح نقدية مرحلية خلال عام 2014 بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 20 كانون الثاني 2014، بالإضافة إلى توزيع 12 مليون دولار أمريكي إضافية للمساهم وخصمها من حساب جاري المساهم، ليصبح مجموع الأرباح الموزعة 20 مليون دولار أمريكي.

قررت الهيئة العامة في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 18 أيار 2014 اعتماد مبلغ 20 مليون دولار أمريكي والتي تم توزيعها كأرباح نقدية مرحلية خلال عام 2013 بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 8 كانون الثاني 2013، بالإضافة إلى توزيع مبلغ 6 مليون دولار أمريكي إضافية للمساهم وخصمها من حساب جاري المساهم، ليصبح مجموع الأرباح الموزعة مبلغ 26 مليون دولار أمريكي.

قامت شركة بلك اكسبرس (شركة تابعة) خلال عام 2014 بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي، بلغت حصة الجهات غير المسيطرة من هذه الأرباح النقدية مبلغ 1,000,000 دولار أمريكي (إيضاح 24).

21. قروض طويلة الأجل

لأقرب ألف دولار أمريكي	
2014	2015
48,027	39,009
(9,050)	(6,902)
<u>38,977</u>	<u>32,107</u>

قروض طويلة الأجل
الجزء قصير الأجل من القروض طويلة الأجل

قام الصندوق وبعض شركاته التابعة بتوقيع اتفاقيات مع بنوك محلية واقليمية للحصول على قروض طويلة الأجل ليتم استخدامها في تمويل نشاطات هذه الشركات. تراوحت نسبة الفائدة على هذه القروض من 1.75% مضافاً إليها ليبور من شهر إلى ستة شهور إلى 9%. تستحق هذه القروض خلال فترات تتراوح من ثلاث إلى عشر سنوات. بلغ الرصيد المستغل من القروض كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 39,009,000 دولار أمريكي مقابل 48,027,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014. تم الحصول على هذه القروض مقابل رهن جزء من موجودات هذه الشركات (إيضاح 4 و13).

فيما يلي أرصدة القروض حسب فترة الإستحقاق:

لأقرب ألف دولار أمريكي	ما يستحق خلال عام 2016
6,902	2017
7,229	2018
12,509	2019
5,521	2020
2,685	ما يستحق لاحقاً
4,163	
<u>39,009</u>	

22. مطلوبات ضريبية مؤجلة

لقد كانت الحركة على المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة كما يلي:

لاقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
8,677	4,283	رصيد بداية السنة
1,513	284	إضافات
-	(977)	تعديل ناتج عن تخفيض نسبة الضريبة
(5,907)	(498)	إطفاء مطلوبات ضريبية مؤجلة
4,283	3,092	رصيد نهاية السنة

23. ذمم دائنة

لاقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
16,435	17,930	ذمم تجارية دائنة
2,231	3,752	دفعات مقدمة على حساب بيع شقق
4,298	2,363	ذمم مقاولين
189	48	ذمم شركات وساطة
62	49	أخرى
23,215	24,142	

24. مخصصات وأرصدة دائنة أخرى

لاقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
7,055	5,279	منح مقيدة مؤقتاً *
3,142	2,827	مصاريف مستحقة
2,251	2,728	مخصص تعويض نهاية الخدمة **
2,713	2,339	شيكات مؤجلة
1,000	1,000	توزيعات أرباح مستحقة (إيضاح 20)
814	812	ضرائب تحسينات مأجور
283	290	ضريبة دخل الموظفين
1,140	1,345	مخصص مكافآت
1,111	1,220	أخرى
19,509	17,840	

* يمثل هذا البند مبلغ المنح المقيدة مؤقتاً من عدة مانحين، تهدف هذه المنح لتطوير القطاع الخاص في مدينة القدس خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. يتم الاعتراف بهذه المنح كإيرادات عند تحقق الغرض من هذه المنح أو مرور الزمن المحدد لها. فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب المنح المقيدة مؤقتاً خلال عامي 2015 و2014:

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
4,916	7,055	رصيد بداية السنة
2,418	-	إضافات
(93)	(1,499)	الجزء المنفذ من المتع
(186)	(277)	فروقات عملة
7,055	5,279	رصيد نهاية السنة

**فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة خلال عامي 2015 و2014:

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
2,412	2,251	رصيد بداية السنة
658	802	إضافات
(849)	(325)	دفعات
2,251	2,728	رصيد نهاية السنة

25. مخصص ضريبة دخل

يخضع الربح الضريبي للصندوق وشركاته التابعة لضريبة دخل بمعدل الضريبة القانونية للشركات بمعدل 15% (2014: 20%).

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على رصيد المخصص/ (دفعات مقدمة لدائرة ضريبة الدخل) خلال عامي 2015 و2014:

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
883	2,299	الرصيد في بداية السنة
6,163	4,043	التخصيص خلال السنة
-	(305)	خصم على دفعات مسبقة
(344)	(1,410)	مسترد خلال السنة
566	498	إطفاء مطلوبات ضريبية مزجلة
(5,508)	(5,248)	دفعات خلال السنة
539	(3)	فروقات عملة
2,299	(126)	الرصيد في نهاية السنة (إيضاح 15)

توصل الصندوق وبعض الشركات التابعة إلى تسويات نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمالها حتى عام 2014، نتج عنها قيد إسترداد مخصص ضريبة دخل بمبلغ 1,410,000 دولار أمريكي.

تمثل الضرائب الظاهرة في قائمة الدخل الموحدة ما يلي:

لاكثر من ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
6,163	4,043	التخصيص خلال السنة
-	(305)	خصم على دفعات مسبقة
(344)	(1,410)	مسترد خلال السنة
1,513	(693)	مطلوبات ضريبية مزجلة
<u>7,332</u>	<u>1,635</u>	

26. إيرادات تشغيلية

لأغرب ألف دولار أمريكي								
2014				2015				
الربح التشغيلي	مصاريف تشغيلية	كافة تبعيات	إيرادات تشغيلية	الربح التشغيلي	مصاريف تشغيلية	كافة المبيعات	إيرادات تشغيلية	
680	(8,162)	-	8,842	799	(6,234)	-	7,033	إستثمار
28,259	(4,928)	(140,731)	173,918	27,109	(11,405)	(161,588)	200,102	التجارة والتأهل
4,732	-	(15,412)	20,144	6,871	(175)	(13,128)	20,174	القطارات
244	(2,317)	(2,085)	4,646	920	(2,200)	(1,478)	4,598	السياحة
33,915	(15,407)	(158,228)	207,550	35,699	(20,014)	(176,194)	231,907	

27. أرباح محفظة الموجودات المالية

لأغرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
4,766	5,696	أرباح بيع موجودات مالية متوفرة للبيع
12,842	12,894	عوائد توزيعات أسهم
(2,096)	(3,702)	خسائر تدني موجودات مالية متوفرة للبيع تم قيدها في قائمة الدخل الموحدة
633	677	فوائد سندات
16,145	15,565	

28. إيرادات فوائد

لأغرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
2,648	2,291	فوائد ودائع لدى البنوك
355	391	فوائد قروض ممتوحة
3,003	2,682	

29. مصاريف استثمارية

لأغرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
1,235	1,280	رواتب وأجور ومناقص موظفين
833	599	أتعاب مهنية
85	83	مصاريف سفر وتنفقات
146	139	أخرى
2,299	2,101	

30. مصاريف إدارية وعامة

بالألف دولار أمريكي		
2014	2015	
8,463	8,694	رواتب وأجور ومناقص موظفين
3,260	3,854	أتعاب مهنية
631	593	إيجارات
430	575	مصاريف تسويق
608	554	مصاريف سفر وتنقلات
327	306	بريد وهاتف
332	302	رسوم واشتراكات
379	254	مصاريف صيانة
354	287	مصاريف تأمين
67	113	قرطاسية ومطبوعات
167	167	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
131	126	مصاريف ضيافة
632	858	أخرى
15,781	16,683	

31. إيرادات (مصاريف) أخرى

بالألف دولار أمريكي		
2014	2015	
93	1,499	منح متحققة (إيضاح 24)
(54)	938	إسترداد (مخصص) ذمم مدينة
7,018	(324)	(خسائر) أرباح بيع وإستبعاد عقارات وألات ومعدات
(89)	-	مخصص دفعات مشكوك في تحصيلها
2,156	-	إسترداد موجودات
(1,392)	-	مصروفات ضريبة القيمة المضافة
938	1,167	إيرادات أخرى
8,670	3,280	

يمثل الجدول التالي حساسية القيمة العادلة للاستثمارات العقارية:

الزيادة/النقص في القيمة العادلة	الأثر على القيمة العادلة وريخ السنة لأقرب ألف دولار أمريكي	
%		
5 +	2,412	2015 القيمة العادلة للمتر المربع الواحد
5	(2,412)	القيمة العادلة للمتر المربع الواحد
5 +	2,293	2014 القيمة العادلة للمتر المربع الواحد
5	(2,293)	القيمة العادلة للمتر المربع الواحد

القيمة العادلة للأدوات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية حسب صنفها كما في 31 كانون الأول 2015 و2014:

لأقرب ألف دولار أمريكي				
القيمة العادلة		القيمة الدفترية		
2014	2015	2014	2015	
				موجودات مالية
				قروض ممتوحة
9,608	10,278	9,608	10,278	
210,193	230,105	210,193	230,105	موجودات مالية متوفرة للبيع - مندرجة
12,088	10,952	11,962	10,876	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - مندرجة
35,151	51,252	35,151	51,252	ذمم مدينة
18,207	23,094	18,207	23,094	موجودات مالية أخرى
104,907	60,244	104,907	60,244	نفذ وودائع لدى البنوك
390,154	385,925	390,028	385,849	
				مطلوبات مالية
				ذمم دائنة
20,984	20,390	20,984	20,390	
48,027	39,009	48,027	39,009	قروض
11,857	9,833	11,857	9,833	مطلوبات مالية أخرى
80,868	69,232	80,868	69,232	

تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

- إن القيم العادلة للذمم المدينة والموجودات المالية الأخرى والنقد وودائع لدى البنوك والذمم الدائنة والمطلوبات المالية الأخرى والقروض قصيرة الأجل، هي مقارنة بشكل كبير لقيمتها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تمّ تقدير القيمة العادلة للقروض الممنوحة والقروض طويلة الأجل من خلال خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام نفس أسعار الفائدة لبنود تحمل نفس الشروط وصفات المخاطر. لا تختلف القيمة العادلة للقروض الممنوحة والقروض طويلة الأجل عن قيمتها الدفترية.
- تمّ تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- تمّ تحديد القيمة العادلة للسندات المدرجة في أسواق مالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

33. معاملات مع جهات ذات علاقة

يمثل هذا البند المعاملات التي تمت مع جهات ذات علاقة والتي تتضمن الشركات الحليفة والمساهم وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة الصندوق.

– تتضمن قائمة المركز المالي الموحدة الأرصدة التالية مع جهات ذات العلاقة:

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
102,554	91,393	حساب جاري المساهم (مدين)
2,742	4,303	قروض ممنوحة لشركات حليفة وفوائد مستحقة عليها
5,929	3,057	نقد وودائع لدى البنوك (شركة حليفة)
150	150	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة

– تتضمن قائمة الدخل الموحدة المعاملات التالية مع جهات ذات العلاقة:

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
8,747	7,033	إيرادات تأجير وسائل نقل إلى المساهم
130	201	فوائد من قروض لشركات حليفة

– رواتب ومنافع الإدارة العليا للصندوق والشركات التابعة:

لأقرب ألف دولار أمريكي		
2014	2015	
167	167	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
2,757	2,742	حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها
161	187	حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة

بالإضافة إلى ذلك، فإن الصندوق يعتبر كغياً لقرض تم منحه لإحدى الشركات الحليفة (بضاح 8)، كذلك، فإن الجزء الأكبر لاستثمار الصندوق في الشركة الحليفة مرهون مقابلين الوفاء بنفس القرض.

34. إدارة المخاطر

تتألف المطلوبات المالية للصندوق من قروض وذمم دائنة وبعض المطلوبات المالية الأخرى. إن الهدف من هذه المطلوبات المالية هو تمويل نشاطات الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك الصندوق عدة موجودات مالية مثل الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى وقروض ممنوحة والنقد والودائع لدى البنوك وبعض الموجودات المالية الأخرى والموجودات المالية المتوفرة للبيع والموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق والتي تنشأ بشكل مباشر من نشاطات الصندوق.

إن المخاطر الأساسية الناتجة عن الأدوات المالية للصندوق هي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر التغير في أسعار الأسهم ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يقوم مجلس إدارة الصندوق بمراجعة والموافقة على سياسات إدارة هذه المخاطر والتي تتلخص بما يلي:

• مخاطر أسعار الفائدة

إن الصندوق وشركاته التابعة عرضة لمخاطر أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة متغيرة كالودائع لدى البنوك والقروض الممنوحة من قبل الصندوق والقروض التي حصل عليها الصندوق وشركاته التابعة.

يوضح الجدول التالي مدى حساسية قائمة الدخل الموحدة للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار الفائدة كما في

31 كانون الأول 2015 و2014، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة. تتمثل حساسية قائمة الدخل الموحدة بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على ربح الصندوق وشركاته التابعة لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغيرة كما في 31 كانون الأول 2015. إن أثر النقص في أسعار الفائدة هو مساوٍ ومعاكسٍ للأثر الزيادة المبينة أدناه:

الأثر على ربح السنة لأقرب ألف دولار أمريكي	الزيادة في سعر الفائدة (نقطة أساس)	
5	10+	دولار أمريكي
15	10+	دينار أردني
7	10+	عملات أخرى

الأثر على ربح السنة لأقرب ألف دولار أمريكي	الزيادة في سعر الفائدة (نقطة أساس)	
30	10+	دولار أمريكي
29	10+	دينار أردني
9	10+	عملات أخرى

البيانات المالية القوائم المالية الموحدة

• مخاطر العملات الأجنبية

فيما يلي جدول يوضح أثر التغير الممكن والمعقول في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية على قائمة الدخل الموحدة وعلى حقوق الملكية، مع بقاء جميع المتغيرات المؤثرة الأخرى ثابتة. إن سعر صرف الدولار الأمريكي مربوط بسعر ثابت مع الدينار الأردني والريال القطري، وبالتالي فإن أثر التغير في سعر صرف الدينار الأردني والريال القطري مقابل الدولار الأمريكي غير جوهري على القوائم المالية الموحدة. إن أثر النقص المتوقع في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الربح	الزيادة في سعر صرف العملة مقابل الدولار الأمريكي		
		لأقرب ألف دولار أمريكي	%	
				2015
(1)	2,250		15+	شغل إسرائيلي
	489		10 ⁺	عملات أخرى
				2014
(2)	3,117		15 ⁺	شغل إسرائيلي
	612		10 ⁺	عملات أخرى

• مخاطر التغير في أسعار الأسهم

يبين الجدول التالي أثر التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع نتيجة للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار الأسهم، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

الأثر على حقوق الملكية	الزيادة في المؤشر	
لأقرب ألف دولار أمريكي	%	
		2015
16,161	10 ⁺	أسهم مدرجة في بورصة فلسطين
6,849	10+	أسهم مدرجة في أسواق أخرى
699	10+	أسهم غير مدرجة
		2014
17,309	10+	أسهم مدرجة في بورصة فلسطين
3,710	10 ⁺	أسهم مدرجة في أسواق أخرى
736	10+	أسهم غير مدرجة

• مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينين والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الصندوق وشركائه التابعة.

يرى الصندوق وشركائه التابعة أنهم ليسوا معرضين بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث يتم وضع سقوف ائتمانية للعملاء مع مراقبة الذمم القائمة بشكل مستمر وبالتعاون مع المستشارين القانونيين. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو مبلغ القروض الممنوحة والذمم المدينة المبينة في إيضاحي (12) و(14).

بالنسبة لمخاطر الائتمان الناجمة عن الموجودات المالية الأخرى والتي تشمل الموجودات المالية والودائع لدى البنوك والأرصدة المدينة الأخرى فإن تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان ينجم عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته والتي تساوي القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية كحد أقصى.

• مخاطر السيولة

يعمل الصندوق وشركائه التابعة على إدارة مخاطر السيولة وذلك من خلال الحفاظ على أرصدة نقدية كافية وتوفير التسهيلات البنكية ومتابعة تحصيل الذمم المدينة.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية غير المخصومة كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق:

	أقل من 3 شهور	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
31 كانون الأول 2015					
قروض طويلة الأجل	2,772	5,642	33,725	1,496	43,635
ذمم دائنة	20,390	-	-	-	20,390
مخصصات وأرصدة دائنة أخرى	7,158	2,675	-	-	9,833
	<u>30,320</u>	<u>8,317</u>	<u>33,725</u>	<u>1,496</u>	<u>73,858</u>
31 كانون الأول 2014					
قروض طويلة الأجل	2,719	8,156	39,466	5,188	55,529
ذمم دائنة	20,984	-	-	-	20,984
مخصصات وأرصدة دائنة أخرى	8,632	3,225	-	-	11,857
	<u>32,335</u>	<u>11,381</u>	<u>39,466</u>	<u>5,188</u>	<u>88,370</u>

35. إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأس مال الصندوق بالتأكد من المحافظة على نسب رأس مال ملائمة بشكل يدعم نشاط الصندوق ويعظم حقوق الملكية. يقوم الصندوق وشركائه التابعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. لم يتم الصندوق بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال عامي 2015 و2014.

إن البنود المتضمنة في هيكلية رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع والأرباح المدورة وحساب جاري المساهم والاحتياطيات وحقوق جهات غير مسيطرة والبالغ مجموعها 714,523,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 697,765,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014.

البيانات المالية القوائم المالية الموحدة

36. إدارة رأس المال
يتم عرض قطاعات أعمال الصندوق وفقاً لطبيعة أنشطة الصندوق، حيث أن المخاطر ونسبة العائد يتأثران جوهرياً باختلاف الخدمات التي يتم تقديمها. تتألف قطاعات أعمال الصندوق من التجارة والنقل والعمر والسياحة بالإضافة إلى النشاط الاستثماري. يتم تنظيم وإدارة الأعمال التشغيلية بشكل منفصل تبعاً لطبيعة الخدمات المقدمة من قبل كل قطاع، حيث يمثل كل قطاع وحدة إستراتيجية تجارية.
بمثل الجدول التالي إيرادات ونتائج أعمال وبعض موجودات ومطلوبات قطاعات أعمال الصندوق للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015:

الإجمالي	ذو القرب ألف دولار أمريكي				النشاط الاستثماري
	الاستثمارات	السياحة	العقاري	التجارة والنقل	
المجموع					
231,907	-	4,598	20,174	200,102	7,033
-	-	-	-	-	-
231,907	-	4,598	20,174	200,102	7,033
37,601	-	(399)	4,021	22,390	11,589
6,524	-	471	700	974	4,379
13,122	-	124	7,841	4,072	1,085
115,995	-	13,332	728	-	101,935
4,250	-	(349)	(59)	-	4,658
(530)	-	-	-	-	(530)
798,606	(141,926)	23,724	148,283	64,004	704,521
84,083	(17,943)	9,759	27,251	17,796	47,220

الجدول التالي يبين موجودات ومطلوبات القطاعات كما في 31 كانون الأول 2015:

الموجودات والمطلوبات
موجودات القطاعات
مطلوبات القطاعات

يمثل الجدول التالي إيرادات ونتائج أعمال وبعض موجودات ومطلوبات قطعات أعمال الصندوق للسنة المنتهية في 31 كانون أول 2014:

تقريب ألف دولار أمريكي					
	النشاط			الإيرادات	
المجموع	الإستثمارات	السياحة	المقاري	التجارة والنقل	الإستعماري
207,550	-	4,646	20,144	173,918	8,842
-	-	-	-	-	-
207,550	-	4,646	20,144	173,918	8,842
41,023	-	(1,263)	2,854	22,615	19,787
6,027	-	660	418	704	4,245
12,966	-	601	9,576	1,868	921
107,595	-	9,860	787	-	96,948
(588)	-	(219)	(41)	-	(328)
(918)	-	-	-	-	(918)
795,098	(143,772)	19,130	157,072	46,912	715,756
97,333	(14,245)	13,048	31,230	20,744	46,556

الموجودات والمطلوبات

موجودات: القصاصات
مطلوبات: القصاصات

الجدول التالي يبين موجودات ومطلوبات القطاعات كما في 31 كانون الأول 2014:

معلومات أخرى
ربح (خسارة) القطاع قبل الضريبة
معلومات أخرى
إستهلاك عقارات والآلات ومعدات
مصروف رأسمالية
إستثمارات في شركات حفيقة ومشروع مشترك
الحصص من نتائج أعمال شركات حفيقة
الحصص من نتائج أعمال مشاريع مشتركة

37. التزامات محتملة

- قد يتحقق على شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني التزامات متعلقة بتصفية بعض الشركات غير العاملة والتي تم تحويل ملكيتها من قبل المساهم لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني.
- وقع الصندوق بتاريخ 25 تموز 2007 اتفاقية شراكة مع مؤسسة الاستثمار عبر البحار (OPIC) ومبادرة الشرق الأوسط للاستثمار (MEI) بهدف تحفيز القطاع الخاص الفلسطيني وخلق فرص عمل من خلال ضمان قروض يتم منحها من بنوك محلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. قد يترتب على الصندوق التزامات مقابل الضمانات المقدمة للبنوك في حالة عدم تسديد القروض الممنوحة ضمن هذا البرنامج. بلغت قيمة القروض الممنوحة من البنوك ضمن هذا البرنامج كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 24.27 مليون دولار أمريكي، تبلغ حصة الصندوق من الضمانات المقدمة مقابل هذه القروض 5.31 مليون دولار أمريكي.
- تم خلال عام 2006 توقيع مذكرة تفاهم بين الصندوق والسلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بسلطة الأراضي على تنسيب وتخصيص أرض لصالح الصندوق مقام عليها معسكر للأفراد الأمن (سرايا غزة) تقع في وسط مدينة غزة وكذلك تنسيب وتخصيص أرض في قطاع غزة مقام عليها شاليهات قرية زهرة المدائن وذلك بهدف قيام الصندوق بتطوير وإقامة مشاريع استثمارية مقابل إقامة الأبنية والإنشاءات اللازمة لنفس استخدامات السرايا الحالية على قطعة الأرض التي يخصصها المساهم لصالح قوات الأمن التي تشغل أرض السرايا حالياً، وكذلك إنشاء مبنى بديل يُقام على أرض حكومية أخرى يخصصها المساهم تغطي الاستخدامات الرئاسية الحالية المقامة على أرض قرية زهرة المدائن. لم يتم قيد هذه الأرض في السجلات المحاسبية للصندوق بسبب عدم البدء في تنفيذ شروط الاتفاقية.
- يظهر الصندوق وشركاته التابعة كمدعى عليه في قضايا مقامة ضده في المحاكم الفلسطينية بمجموع 6,121,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015، تعتقد إدارة الصندوق ومستشاريه القانونيين بكفاية المخصصات المكونة مقابل هذه القضايا.
- قامت غرفة التحكيم السويسرية خلال عام 2014 بإبلاغ الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية (شركة سند للصناعات الإنشائية حالياً) ("الشركة") بطلب تحكيم من المدعي (شركة CAP Holding AG) ضد الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية والسلطة الوطنية الفلسطينية (قضية التحكيم). يطالب المدعي في قضية التحكيم بتعويضات مالية بحوالي 1.45 مليار دولار أمريكي يضاف إليها فائدة سنوية بنسبة 5% بالإضافة إلى كافة التكاليف المتكبدة في قضية التحكيم من الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية والسلطة الوطنية الفلسطينية بالتكافل والتضامن. علماً بأن أن مسألة مطالبة المدعي للشركة بالتعويض بالتكافل والتضامن مع السلطة الوطنية تشكل بحد ذاتها موضوع نزاع والتي قامت الشركة برفضها والرد عليها. وفقاً للمستشار القانوني للشركة فقد قامت الشركة بطلب رفض الادعاء كاملاً لعدم استناده على أساس قانوني بالإضافة إلى أن البيانات المقدمة غير قانونية، وبالتالي لم يتم إثبات أي مخصص مقابل هذه القضية في القوائم المالية الموحدة. هذا ويعمل الصندوق ومستشاريه القانونيين حالياً على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

38. تركيز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس الصندوق ومعظم شركاته التابعة كافة أنشطتهم في فلسطين، حيث أن الوضع السياسي والاقتصادي غير مستقر.

